

## المبحث الأول

### نبذة تاريخية عن شركة أوركس السعودية للتأجير التمويلي

أولاً: نبذة عن الشركة:

شركة أوركس للتأجير التمويلي هي الشركة الأولى من نوعها في مجال التأجير التمويلي في المملكة العربية السعودية، تم تأسيس الشركة في 16 يناير 2001م كشركة مساهمة مغلقة ومفوضة لتوفير تمويل الأصول متوسط الأجل لكل القطاعات الاقتصادية المنتجة مع تأكيد خاص على خدمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم وبهذا تساعد في تمديد وخدمة هذه المشروعات وتوسع آلية الاعتمادات في المملكة.

تعمل شركة أوركس للتأجير التمويلي تحت السجل التجاري رقم 1010163957 الصادر في الرياض في 21 شوال 1421هـ الموافق 16 يناير 2001م وبرخصة شركة غير صناعية تحمل رقم 99 بتاريخ 27 صفر 1421هـ الموافق 31 مايو 2000م صادرة من وزارة الصناعة والكهرباء وتعمل من خلال فروعها الثلاث في المملكة العربية السعودية، ويقع مكتب الشركة الرئيسي في الرياض - المملكة العربية السعودية.

ترجع ملكية شركة أوركس السعودية للتأجير التمويلي إلي مؤسسات سعودية ودولية مرموقة ممثلة في:

1/ البنك السعودي للاستثمار 38%.

2/ مجموعة الاستثمار والتنمية التجارية 32%.

3/ أوركس كوربوريشن، اليابان 27,5%.

4/ أوركس باكستان للتأجير التمويلي المحدودة 2,5%.

### رؤية الشركة:

تسعى شركة أوركس السعودية للتأجير التمويلي لخلق قيمة اقتصادية كبيرة لحاملي اسهم الشركة وعملائنا وموظفينا وحاملي السندات الأخرى ومضاعفة فوائد المتوسط التمويلي للمجتمع بصورة عامة.

## رسالة الشركة:

تعمل شركة أوركس السعودية للتأجير التمويلي بتفويض لتقديم تمويل الأصول متوسط الأجل لكل القطاعات الاقتصادية المنتجة مع تأكيد خاص على خدمة احتياجات المؤسسات الصغيرة إلى متوسط الحجم وبهذا تساعد في تمدد وخدمة هذه المؤسسات وبذلك تساعد في تمدد وتوسع آلية تسليم الاعتمادات في المملكة. وتسعى شركة أوركس السعودية للتأجير التمويلي جاهدة من اجل التقدم وتوفير قيمة حقيقية ومثينة لعملائنا. وتجتهد شركة أوركس السعودية للتأجير التمويلي للارتقاء بأخلاق المهنة ولخلق ثقافة الانفتاح وترقية الأفراد والتنمية الاجتماعية وذلك بتقديم المبادرات والأداء الجيد.

## قطاعات العمل:

تعتبر شركة أوركس السعودية شركة ذات منتج واحد ، وتقدم حالياً لعملائها تأجير تمويلي فقط، وتشمل الأصول المؤجرة من قبل الشركة الآلات، معدات الإنشاء، أصول النقليات، معدات الشحن والتفريغ، معدات المستشفيات (المراكز الصحية)، العقارات التجارية. وتغطي الشركة بشكل واسع قطاعات البناء والمقاولات، شركات السفر والسياحة، شركات التصنيع والتجارة في المملكة.<sup>(1)</sup>

## أهداف الشركة:

تتمثل أهداف الشركة في تمويل المشاريع من قطاعات الصناعة والمواصلات والزراعة والتجارة والمهن الحرفية الأخرى، وأعمال التأجير التمويلي للأصول الثابتة والمنقولة والتي تشمل ولا تقتصر على بيانات المصانع والمستودعات ومعدات الإنتاج والماكينات والمعدات الطبية ومعدات الإنشاء والمواصلات والسيارات بأنواعها المختلفة والمعدات المكتبية والحاسبات، وشراء وبيع وإفراغ وتملك الأراضي والعقارات واستثماراتها بغرض التأجير التمويلي.

<sup>(1)</sup> تقرير مجلس الإدارة، منشور في صحيفة الرياض اليومية، العدد "16681"، بتاريخ:

2001/02/24م، ص 30 - 31.

## رأسمال مال الشركة:

حدد رأس مال الشركة بـ 340,000,000 ريال (ثلاثمائة وأربعون مليون ريال سعودي) مقسم إلى 43,000,000 سهم متساوية القيمة تبلغ القيمة الاسمية لكل سهم 10 ريالات كلها أسهم عادية نقدية. وأُكْتُب المؤسسون في كامل أسهم الشركة وأودعت المبالغ في البنك السعودي للاستثمار باسم الشركة تحت التأسيس. ويجوز للشركة وبعد موافقة وزير التجارة وطبقاً للأسس التي يحددها أن تصدر أسهماً ممتازة لا تعطى الحق في التصويت وذلك بما لا يجاوز 50% من رأسمالها<sup>(1)</sup>. وتكون جميع الأسهم قابلة للتداول بعد إصدار شهادتها واستثناء من ذلك لا يجوز تداول الأسهم التي تعطى مقابل الحصص العينية أو الأسهم النقدية التي يكتتب بها المؤسسون أو الأسهم المملوكة للشركاء في الشركة المحولة قبل نشر الميزانية وحساب الأرباح والخسائر عن سنتين ماليتين لا تقل كل منهما عن اثني عشر شهراً من تاريخ صدور القرار الوزاري بالموافقة على تأسيس الشركة.

## حسابات الشركة وتوزيع الأرباح:

تبدأ السنة المالية للشركة من أول شهر يناير وتنتهي بنهاية شهر ديسمبر من كل سنة على أن السنة المالية الأولى تبدأ من تاريخ القرار الصادر بإعلان تأسيس الشركة وتنتهي في نهاية شهر ديسمبر عام 2001م.

يعد مجلس الإدارة في نهاية كل سنة مالية جرداً لقيمة أصول الشركة وخصومها في التاريخ المذكور كما يعد ميزانية الشركة وحساب الأرباح والخسائر وتقريراً عن نشاط الشركة ومركزها المالي عن السنة المنقضية والطريقة التي يقترحها لتوزيع الأرباح.

توزع أرباح الشركة الصافية السنوية بعد خصم جميع المصروفات العمومية بتجنيب 10% من الأرباح الصافية لتكون احتياطي نظامي ويوزع الباقي دفعة أولى للمساهمين بمقدار 5% من رأس المال المدفوع. ويخصص بعد ما تقدم 10% من

(1) النظام الأساسي للشركة، مرجع سابق، المادة (9).

الباقي لمكافحة مجلس الإدارة ويوزع الباقي بعد ذلك على المساهمين كحصة إضافية في الأرباح.

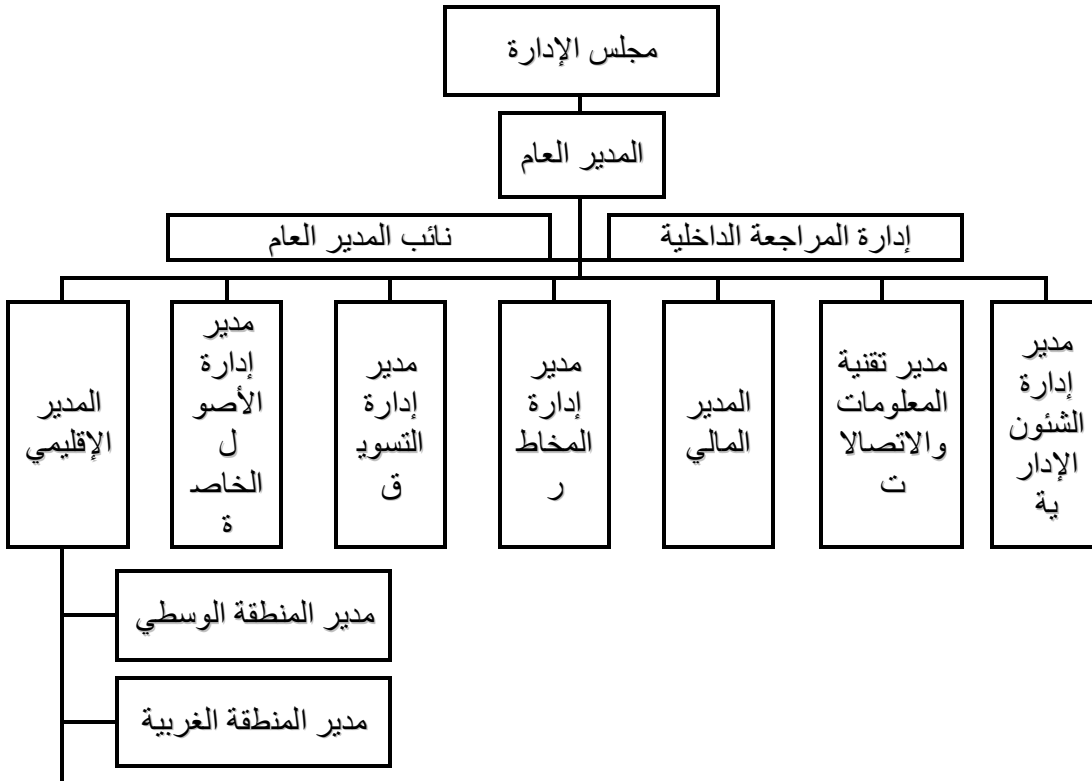
### المنازعات وحل الشركة وتصفيتها:

لكل مساهم الحق في رفع دعوى المسؤولية المقررة للشركة على أعضاء مجلس الإدارة إذا كان من شأن الخطأ الذي صدر منهم إلحاق ضرر خاص به بشرط أن يكون حق الشركة في رفعها مازال قائماً ويجب على المساهم أن يخطر الشركة بعزمه رفع دعوى.

عند انتهاء مدة الشركة أو في حالة حلها قبل الأجل المحدد تقرر الجمعية العامة غير العادية بناء على اقتراح مجلس الإدارة طريقة التصفية وتعين مصفى أو أكثر وتحدد صلاحيتهم وأتعابهم وتنتهي سلطة مجلس الإدارة بانقضاء الشركة.<sup>(1)</sup>

### شكل رقم (1/1/3)

### الهيكل التنظيمي لشركة أوركس السعودية للتأجير التمويلي



(1) النظام الأساسي للشركة، مرجع سابق، المادة (48).

### المهام التنظيمية لمجلس الإدارة:

يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة مؤلف من تسعة أعضاء تعينهم الجمعية العامة العادية لمدة لا تزيد عن ثلاث سنوات مالية تبدأ من تاريخ صدور القرار الوزاري بإعلان التأسيس - واستثناء من ذلك عين المؤسسون أول مجلس إدارة لمدة خمس سنوات. ويجب أن يكون عضو مجلس الإدارة مالكاً لعدد من أسهم الشركة لا تقل قيمتها الاسمية عن عشرة آلاف ريال وتودع هذه الأسهم خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تعيين العضو في أحد البنوك التي يعينها وزير التجارة لهذا الغرض. وتخصص هذه الأسهم لضمان مسئولية أعضاء مجلس الإدارة وتظل غير قابلة للتداول إلى أن تنتقضي المدة المحددة لسماع دعوى المسئولية في المادة (76) من نظام الشركات أو إلى أن يفصل في الدعوى المذكورة وإذا لم يقدم عضو مجلس الإدارة أسهم الضمان في الميعاد المحدد لذلك بطلت عضويته.<sup>(1)</sup>

تنتهي عضوية المجلس بانتهاء مدته أو بانتهاء صلاحية العضو لها وفقاً لأي نظام أو تعليمات سارية في المملكة، وإذا شغل مركز أحد أعضاء المجلس جاز للمجلس أن يعين مؤقتاً عضواً آخراً في المركز الشاغر على أن يعرض هذا التعيين على الجمعية العامة العادية في أول اجتماع لها ويكمل العضو ويكمل العضو الجديد مدة سلفه، وإذا هبط عدد أعضاء مجلس الإدارة عن النظام اللازم لصحة اجتماعاته وجبت دعوة الجمعية العامة العادية في أقرب وقت ممكن لتعيين العدد اللازم من الأعضاء.

تتمثل صلاحيات مجلس الإدارة مع مراعاة الاختصاصات المقررة للجمعية العامة يكون لمجلس الإدارة أوسع السلطات في إدارة الشركة وله الحق في اتخاذ القرارات في مشاركة شركات أخرى كما يكون له في حدود اختصاصه أن يفوض واحد أو أكثر من أعضائه أو من الغير في مباشرة عمل معين أو أعمال معينة. وتتكون

<sup>(1)</sup> النظام الأساسي للشركة، مرجع سابق، المادة (17).

مكافأة مجلس الإدارة بنسبة لا تزيد عن 10% من الأرباح الصافية بعد تجنيب الاحتياطي النظامي والاتفاقي إن وجد وتوزع نسبة 5% من رأس المال المدفوع على الأقل على المساهمين وبحد أقصى يتفق مع تعليمات وزارة التجارة إضافة إلى مبلغ مقطوع قدره 3,000 ريال عن كل جلسة ويشتمل تقرير مجلس الإدارة إلى الجمعية العادية عن بيان شامل لكل ما حصل عليه أعضاء مجلس الإدارة خلال السنة المالية من رواتب ونصيب في الأرباح وبدل حضور ومصروفات غير ذلك من المزايا. ويجوز لمجلس الإدارة أن يعين من بين أعضائه رئيساً أو عضواً منتدباً ويجوز أن يجمع عضواً واحداً بين مركز الرئيس ومركز العضو المنتدب.<sup>(1)</sup>

لا يكون اجتماع المجلس صحيحاً إلا إذا حضره جميع الأعضاء أصالة أو وكالة بشرط ألا يقل عدد الحاضرين أصالة عن خمسة أعضاء. ويجوز للمجلس أن يصدر قرارات بالتمرير بطريقة عرضها على الأعضاء متفرقين ما لم يطلب أحد الأعضاء كتابة اجتماعات المجلس للمداولة فيها، وتعرض هذه القرارات على مجلس الإدارة في أول اجتماع كالتالي وتعتبر سارية المفعول في حال التوقيع عليها من جميع الأعضاء.

#### المهام التنظيمية للرقابة الداخلية:

يكون للشركة مراقب حسابات أو أكثر من بين المراقبين المصرح لهم بالعمل في المملكة العربية السعودية تعيينه الجمعية العامة سنوياً وتحدد مكافأته ويجوز لها إعادة تعيينه بما يتفق مع التعليمات. ولمراقب الحسابات في كل وقت حق الاطلاع على دفاتر الشركة وسجلاتها وغير ذلك من الوثائق وله أن يطلب البيانات والإيضاحات التي يرى ضرورة الحصول عليها وعلى مراقب الحسابات أن يقدم إلى الجمعية العامة السنوية تقريراً يضمنه موقف الشركة من تمكينه من الحصول على البيانات والإيضاحات

---

(1) النظام الأساسي للشركة، مرجع سابق، المادة (22).

التي طلبها وما قد يكون كشفه من مخالفات لا يحكم نظام الشركات أو أحكام نظام الشركة ورأيه في مدى مطابقة حسابات الشركة للواقع.

#### **مهام المدير العام ونائبه:**

يجوز تعيين المدير العام من أحد أعضاء مجلس الإدارة والذي يختص بتنفيذ كل ما يعهد إليه من المجلس ورئيس المجلس من أعمال والتوقيع نيابة عن الشركة. كما يقوم بوضع الخطط المالية والإدارية وصياغة إستراتيجية الشركة ومتابعة النشاط الإداري من حيث توزيع الصلاحيات وتفويض السلطة ووضع خطوط المسؤولية.

#### **مهام مدير إدارة الأصول:**

يقوم بالرصد والتوثيق والإثبات للأصول الخاصة بالشركة وإدارة السيولة والدعم اللوجستي لإدارة الأصول الخاصة.

#### **إدارة التسويق:**

تعنى بتقديم منتجات تسويقية متنوعة والعمل على الاستقطاب وتطوير المنتج وتحسين جودته وعمل الدراسات التسويقية والجوانب الفنية للمنتج.

#### **إدارة الشؤون الإدارية:**

هي الإدارة التي تمثل العمود الفقري للشركة في تقديم خدماتها لجميع الإدارات الأخرى في توفير الكادر المؤهل.

#### **الإدارة المالية:**

هي الإدارة التي تعنى بتنظيم الحسابات المالية ووضع الموازنات والميزانيات الختامية فضلاً عن الأعمال المحاسبية اليومية.

#### **إدارة المخاطر:**

تقوم إدارة المخاطر بوضع الحيطه والحذر من حيث جمع المعلومات والتحري عن العملاء والزبائن مع تقييم الأداء.

#### **فروع الشركة:**

لدى الشركة ثلاثة فروع موزعة على مناطق المملكة منها الفرع الرئيسي في المنطقة الوسطى والمنطقة الشرقية والمنطقة الغربية، يشرف عليها المدير الإقليمي.

### الإستراتيجية:

أكملت الشركة في هذا العام 2013م عامها المالي الثاني عشر منذ بدء نشاطها، وقد نمت ربحية الشركة بمعدل نمو سنوي مركب بلغ 57% على مدى الأثني عشر عاماً الماضية، وتخطط الشركة لتعزيز أعمالها في العام 2014م في ظل النمو المتواصل للاقتصاد السعودي، وذلك من خلال توسيع تغطيتها الجغرافية وزيادة حجم أعمالها التمويلية مع الحفاظ في نفس الوقت على جودة محفظتها والحد إلى أقصى درجة من التعرض للقروض غير المنتجة، إضافة لذلك كان تركيز الشركة ينصب دائماً على تطوير علاقات متميزة طويلة المدى من المستأجرين والموردين والموظفين.

### إدارة المخاطر:

تعتبر إدارة المخاطر من العوامل الحيوية لنشاطات أوركس السعودية، وتدير الشركة عملية تحديد وقياس مستمرة للمخاطر من خلال استخدام حدود المخاطر وضوابط أخرى وعدد من اللجان والإدارات التي تم تأسيسها لتنسيق إدارة المخاطر بشكل يومي وفيما يلي ملخص للمخاطر الرئيسية<sup>(1)</sup>:

**1/ المخاطر التشغيلية:** وهي مخاطر الخسارة بسبب عدم كفاية الإجراءات التشغيلية الداخلية، بما في ذلك الاخفاقات، الأعطال، أو المعلومات الناشئة إما عن خطأ بشري أو فني، وتدير أوركس المخاطر التشغيلية من خلال إطار رقابة وبواسطة مراقبة المخاطر المحتملة والاستجابة لها. ومن النشاطات الأخرى لتخفيف المخاطر التشغيلية الفصل في المهام والواجبات، إجراءات الوصول والتفويض والمطابقة، أتمتته العمليات، تدريب وتعليم الموظفين، وإجراءات التقييم.

<sup>(1)</sup> تقرير مجلس الإدارة، مرجع سابق، ص 31.



**2/ مخاطر السيولة:** تتضمن مخاطر السيولة الظروف التي لا تستطيع أوركس السعودية معها تحقيق التزاماتها بالدفع عندما تحل تلك الالتزامات في ظل ظروف الضغط والظروف الاعتيادية. وتسعى أوركس السعودية بأقصى طاقتها إلي إيجاد محفظة تأجير متنوعة مع الربط بين مخاطر الموجودات ومخاطر المطلوبات القابلة للسيطرة باستخدام متوسط فترة إجارة مدتها ثلاث سنوات.

**3/ مخاطر الائتمان:** وهي خطر الخسارة المالية في حال فشل الطرف المقابل في تلبية التزاماته العقدية. وينشأ التعرض لمخاطر الائتمان لدى أوركس السعودية عادة من نشاطات التأجير التمويلي. ويتم مراقبة هذه المخاطر بشكل منتظم وتخضع لمراجعة ربع سنوية أو أكثر من ذلك. وتتبع أوركس السعودية هيكل اعتماد مخاطر متسلسل (Cascaded) للتأجير التمويلي للحد من مخاطر الائتمان.

**4/ مخاطر الدراسة النافية للجهالة:** من العناصر الرئيسية لاعتماد أي معاملة أو صفقة تأجير تمويلي مقترحة هي إجراء دراسة نافية للجهالة تتعلق بكل عميل منتظر ويوجد لدى أوركس السعودية إجراءات تقييم تفصيلية للمخاطر مصممة لخفض المخاطر المتأصلة المتعلقة بالدخول في صفقات التأجير التمويلي:

وقد كان التركيز خلال العام في قسم إدارة مخاطر الائتمان يتمثل في التمحيص بصورة أكبر في جودة الائتمان مع الأخذ في الاعتبار العوائد المبنية على المخاطر، ونمو أصول مختارة، وقد أدى إلى مستويات أعلى من التنوع ومستويات أدنى من التركيز، وتطبيق عمليات جديدة لإدارة فوائض العملاء بشكل أكثر فاعلية.

### **لجان المجلس:**

هنالك ثلاثة لجان منبثقة عن المجلس وهي: لجنة الائتمان التنفيذية، لجنة

المراجعة، ولجنة الاستثمار.

### **1/ لجنة الائتمان التنفيذية:**

تم تعيين لجنة الائتمان التنفيذية من قبل مجلس الادارة، وقد تقدم المساعد للمجلس ضمن الصلاحيات المقررة لها من قبل المجلس، وتتعامل مع كافة الأمور المحالة لها من المجلس. وتتكون لجنة الائتمان التنفيذية من أربعة أعضاء.<sup>(1)</sup>

### **2/ لجنة المراجعة:**

تم تعيين لجنة المراجعة من قبل المجلس وتتألف من ثلاثة أعضاء من أعضاء المجلس غير التنفيذيين، وتختص بإعداد وتحسين عملية المراجعة وبيئة الرقابة. وتتألف لجنة المراجعة من ثلاثة أعضاء.

### **3/ لجنة الاستثمار:**

تجتمع لجنة الاستثمار حسب المطلوب وترفع تقريرها مباشرة إلى المجلس وهي مسؤولة عن اعتماد الاستثمارات والتخلص منها، والحفاظ على احتياطي السيولة للحالات الطارئة. وتتألف لجنة الاستثمار من أربعة أعضاء.

كما نشير إلى أن أعضاء مجلس الإدارة هم من المدراء المرشحين من قبل الملاك، ولا يملك أي من أعضاء مجلس الإدارة أو أي شخص ذي علاقة بهم أي أسهم أو أي مصالح أخرى في الشركة. كما إن الرئيس التنفيذي والمدير المالي بما في ذلك أي شخص ذي علاقة بهم ليس لديه أي مصالح أخرى في الشركة.

### **المسئولية الاجتماعية:**

تستمد الشركة نشاطاتها الخاصة بمسئولياتها الاجتماعية من حرصها على الإسهام في بناء مستقبل أفضل من خلال الاعتناء بالمجتمعات المحلية التي تعمل فيها. وفي إطار التزامها الدائم بتطوير الشباب لتسهيل التحاقهم بالوظائف، تقوم الشركة بدعم دورات التدريب للطلاب من مختلف الجامعات. وقد تم خلال العام

---

<sup>(1)</sup> تقرير مجلس الإدارة، مرجع سابق، ص 31.

2013م تدريب 5 طالبات مقارنة بـ7 طالبات عام 2012م. على الإدارة المالية والحسابات والجوانب الوظيفية الأخرى للشركة.<sup>(1)</sup>

### الأنظمة واللوائح المطبقة:

تلتزم شركة أوركس السعودية بأحكام نظام الشركات السعودية والأنظمة والقواعد واللوائح الأخرى التي تنطبق على أعمالها، ولم يتم توقيع أي عقوبات على الشركة خلال عام 2013م من أي جهة تنظيمية. والتزاماً من الشركة بأنظمة ولوائح التأجير التمويلي الصادرة مؤخراً، فقد قامت بتقديم طلب رخصة من مؤسسة النقد العربي السعودي في أكتوبر 2013م، ومازال الطلب تحت المراجعة من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي.

### التوقعات المستقبلية للشركة:

تبوأت الشركة مكانة مميزة في السوق خلال الاثنى عشر سنة المنقضية، وهي على دراية تامة بالفرص المتاحة في السوق بالنظر إلى النمو الذي تشهده المملكة العربية السعودية.

### ثانياً: أهم الخصائص والسياسات المتبعة:

تمسك الشركة حساباتها بالريال السعودي، ويتم تحويل العمليات التي تتم بالعملة الأجنبية إلى الريال السعودي على أساس سعر الصرف السائدة في تاريخ حدوثها. ويتم إعداد القوائم المالية وفقاً للمعايير المحاسبية المتعارف عليها في المملكة العربية السعودية، وتتكون من معايير المحاسبة الصادرة عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين (سكوبا) وبالنسبة للأمور التي لم تتطرق إليها المعايير الصادرة عن سكوبا يتم إتباع المعايير الدولية، وتعد الشركة قوائمها المالية بموجب مفهوم التكلفة التاريخية المعدلة لتتضمن القياس على القيمة العادلة للأدوات المالية المشتقة.

يوجد لدى الشركة إدارة مراجعة داخلية تتبع مباشرة إلى لجنة المراجعة التي تتبع بدورها إلى مجلس الإدارة، وتشرف هذه اللجنة على الوظائف الملائمة واستقلالية

<sup>(1)</sup> تقرير مجلس الإدارة، مرجع سابق، ص 31.

إدارة المراجعة الداخلية. كما لدى الشركة سياسة خاصة بتوزيع الأرباح والهدف منها تقديم عوائد للمساهمين بما يتوافق مع توقعاتهم الاستثمارية مع الأخذ في الاعتبار متطلبات راس المال والنمو لدى الشركة، ويجوز توزيع الأرباح نقداً للمساهمين أو توزيعها من خلال إصدار أسهم منحة أو تكون مزيجاً من الدفعات النقدية وأسهم المنحة.<sup>(1)</sup>

أما ما يخص صافي الاستثمار في عقود التأجير التمويلي، يشتمل إجمالي الاستثمار في عقود التأجير التمويلي على إجمالي الدفعات المستقبلية بموجب عقود التأجير التمويلي (مديني عقود التأجير) زائداً المبالغ المستحقة القبض التقديرية المتبقية. ويقيد الفرق بين مديني عقود التأجير التمويلي وتكلفة الأصل المؤجر كعائد غير مكتسب، ويتم لأغراض العرض في القوائم المالية. كما تقوم الشركة بالحصول على تأمينات بشأن عقود التأجير مع الحق لتسويتها مقابل القيمة المتبقية للموجودات المؤجرة، ولأغراض العرض في القوائم المالية تخصم هذه التأمينات وكذلك الإيجارات المدفوعة مقدماً من إجمالي الاستثمار في عقود التأجير التمويلي، ويتم إثبات إيرادات عقود التأجير التمويلي على مدى فترة عقد التأجير باستخدام طريقة العائد الفعلي، ويتم إثبات أتعاب الخدمات المحملة بشأن خدمات تسيير عقود التأجير وغيرها كإيرادات عند تقديم الخدمات.

تقوم الشركة بمراجعة مديني عقود التأجير التمويلي شهرياً وذلك للتأكد من ضرورة تسجيل مخصص خاص لقاء الانخفاض في القيمة في قائمة الدخل، وبشكل خاص تنوخي الإدارة منتهى الحرص عند تقدير حجم المبالغ المطلوبة وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية عند تحديد مستوى المخصصات المطلوبة. وتبنى هذه التقديرات بالضرورة على افتراضات تتعلق بعوامل عدة وتتطلب درجات متفاوتة من الاجتهاد وعدم التأكد، وإن النتائج الفعلية يمكن أن تختلف مما يترتب على ذلك إجراء تغييرات في المستقبل على هذه المخصصات.

---

<sup>(1)</sup> تقرير مجلس الإدارة، مرجع سابق، ص 30.

إضافة إلى المخصصات الخاصة المجنبة لقاء مديني عقود الإيجار الهامة بمفردها تقوم الشركة أيضاً بتجنيب مخصص جماعي لقاء مديني عقود الإيجار والتي (بالرغم من إنها لا تتطلب تكوين مخصص) لها مخاطر إخفاق أكثر مما كانت عليه بتاريخ منحها، يحدد هذا المخصص الجماعي عند وجود تدهور في درجة التصنيف الداخلي للمخاطر بتاريخ منحها أصلاً. يحدد مبلغ المخصص على أساس حالات الإخفاق السابقة لمديني عقود الإيجار لكل درجة تصنيف، ويتم تعديلها ليتم إظهار التقديرات الاقتصادية السائدة.<sup>(1)</sup>

تستخدم الشركة الأدوات المالية المشتقة لتقليل مخاطر أسعار العملات ويتم في الأصل إثبات الأدوات المالية المشتقة بالقيمة العادلة بتاريخ إبرام عقد المشتقات، وبعد ذلك يعاد قياسها بالقيمة العادلة، وتفيد المشتقات كموجودات مالية وذلك عندما تكون القيمة العادلة لها إيجابية، وتفيد كمطلوبات مالية عندما تكون القيمة العادلة لها سلبية، وتدرج الأرباح أو الخسائر الناتجة عن تغيرات القيمة العادلة للمشتقات مباشرة في قائمة الدخل، فيما عدا الجزء الفعال من تغطية مخاطر التدفقات النقدية، حيث يتم إثباته ضمن حقوق المساهمين.

ولأغراض محاسبة تغطية المخاطر، تصنف عمليات تغطية المخاطر كتغطية مخاطر التدفقات النقدية والتي تغطي مخاطر التدفقات النقدية سواء كانت متعلقة بخطر ما مرتبط بموجودات أو مطلوبات تم إثباتها أو معاملة يتوقع حدوثها بشكل كبير أو مخاطر عملات أجنبية في التزامات مؤكدة لم يتم إثباتها.

### ثالثاً: تنظيم نشاطات الشركة في التأجير التمويلي:

يعتبر تنظيم نشاطات الشركة في التأجير التمويلي من حيث تعريف نظام التأجير التمويلي وفق اللائحة المنظمة للعمليات التشغيلية من خلال عقد التأجير وأركانها المؤجر والمستأجر والأصل المؤجر بما يسمى بسجل العقود التي تقيده فيه

<sup>(1)</sup> صفحة تقارير مجلس الإدارة، موقع الشركة الإلكتروني، مرجع سابق.

عقود الإيجار التمويلي المبرمة أو المنفذة، وتقيّد فيه عقود البيع المترتبة على الإيجار التمويلي وأي تعديل لهذه العقود، وذلك وفقاً لأحكام النظام.<sup>(1)</sup>

يعتبر نشاط الإيجار التمويلي نشاطاً احترافياً بعد توافر الآتي<sup>(2)</sup>:

1/ أن يكون حصول المؤجر على الأصل المؤجّر لأجل تأجيره للغير إيجاراً تمويلياً.

2/ أن يزيد حجم نشاط الإيجار التمويلي على الحد الذي تقرره المؤسسة.

وأيضاً يكون للمستأجر التنازل عن العقد لمستأجر آخر بموافقة مكتوبة من المؤجر، ويتولى المؤجر توثيق موافقته في سجل العقود خلال عشرة أيام عمل على الأكثر من تاريخ التنازل. وفي حال عدم موافقة المؤجر يجب أن يكون قراره مسبباً.<sup>(3)</sup>

ومن ثم يكون للمؤجر التنازل عن حقوقه المترتبة على العقد دون موافقة المستأجر إلا إذا نص العقد على خلاف ذلك، وفي جميع الأحوال يجب أن يراعى في التنازل الآتي<sup>(4)</sup>:

1/ ألا يترتب عليه ضرر بالمستأجر.

2/ أن يسري من تاريخ قيده في سجل العقود.

3/ ألا يعفي المؤجر من التزاماته المترتبة على العقد.

4/ إذا نشأ عن التنازل تغيير في جهة تسلم الأجرة فيسري هذا التغيير في حق المستأجر من تاريخ إبلاغه به.

ويلاحظ أنه إذا كان الأصل المؤجّر مما يحتاج إلى كشف من المؤجر وجب أن ينص في العقد أو أحد ملحقاته على وسيلة هذا الكشف وموعده ومدته على ألا يلحق هذا الإجراء ضرراً بالمستأجر أو تقييداً لانتفاعه بالأصل المؤجّر.<sup>(5)</sup>

(1) المادة الأولى من اللائحة التنفيذية لنظام الإيجار التمويلي لمؤسسة النقد العربي السعودي، ص 1.

(2) المرجع السابق، المادة (2)، ص 2.

(3) المرجع السابق، المادة (3)، ص 2.

(4) المرجع السابق، المادة (4)، ص 2.

(5) المادة (5) من اللائحة التنفيذية، مرجع سابق، ص 2.

أما ما يكون على المستأجر أن يشعر المؤجر فوراً برسالة ورقية أو إلكترونية بما يطرأ على الأصل المؤجر من عوارض تحول دون الانتفاع به كلياً أو جزئياً، وذلك عن طريق بيانات الاتصال الواردة في العقد، ووفقاً لقواعد الإشعار المعمول بها نظاماً. إذا لم يتم المؤجر بإزالة ما يمنع الانتفاع بالأصل المؤجر كلياً أو جزئياً خلال المدة المحددة في العقد، جاز للمستأجر اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية الأصل المؤجر والانتفاع الكامل به على نفقة المؤجر خصماً من دفعات الأجرة اللاحقة.<sup>(1)</sup>

ويلاحظ أنه في حال إصدار أوراق مالية مقابل حقوق المؤجر، وفقاً للوائح والقواعد التي تصدرها هيئة السوق المالية، يستمر المؤجر ملتزماً بالإفصاح الفوري للمؤسسة بكل المخاطر الفنية أو التجارية أو القانونية أو غيرها المرتبطة بالعقد أو بالأصل المؤجر أو بعملية إصدار الأوراق المالية مقابل حقوق المؤجر على وجه العموم ويستمر التزام المؤجر في حال إصداره أوراقاً مالية بجميع المتطلبات الإشرافية ذات الصلة.<sup>(2)</sup>

وأيضاً يجوز للمؤجر أو من ينيبه استخراج الرخصة المشار إليها في المادة الثالثة عشر من النظام إذا كان الحصول عليها شرطاً لإبرام العقد، ويجب في هذه الحالة أن تكون الرخصة متضمنة أسم المستأجر حائز الأصل المؤجر.

وتم إذا كان للمستأجر حق التملك أو الوعد به، يجب أن يتضمن العقد جدولاً للسداد يحدد قيمة أجرة الأصل وقيمة حق التملك منفصلين، على أن لا يقل القسط لأية مدة من مدد العقد عن أجرة الأصل لتلك المدة.

إذا فسخ العقد أو أُنسخ في أثناء مدة الإجارة برضا الطرفين أو بأحكام العقد أو بالنظام، فللمستأجر استرداد قيمة حق التملك للفترة التي دفعها. وللمؤجر التعويض التأميني إن وجد.<sup>(3)</sup>

---

(1) المرجع السابق، المادة (6)، ص 3.

(2) المرجع السابق، المادة (7)، ص 3.

(3) المادة (9) من اللائحة التنفيذية، مرجع سابق، ص 3.

ويلاحظ أن للمؤسسة وضع معايير لعقود الإيجار التمويلي بما يحقق سلامة النظام المالي وعدالة التعاملات وأهداف النظام واللائحة. للمؤسسة إقرار صيغ نموذجية لعقود الإيجار التمويلي تراعي حقوق الأطراف ذات العلاقة على المؤجر الحصول على خطاب من المؤسسة يتضمن عدم ممانعتها على منتجات الإيجار التمويلي قبل طرحها، لضمان عدالة شروطها.<sup>(1)</sup>

إذا اختار المستأجر امتلاك الأصل المؤجر بموجب العقد في أي وقت، فيحق له التملك المبكر لذلك الأصل بملحق منفصل يبرم به البيع أو الهبة، وذلك بتعجيل سداد الأقساط المتبقية دون تحمل كلفة الأجل عن المدة المتبقية من العقد. وللمؤجر التعويض عن الآتي:

1/ كلفة إعادة الاستثمار، بما لا يتجاوز كلفة الأجل للأشهر الثلاثة التالية للتملك المبكر.

2/ ما يدفعه المؤجر لطرف ثالث بسبب العقد من نفقات نص عليها العقد، إذا كانت تلك النفقات لا يمكن استردادها، وذلك عن المدة المتبقية من العقد.

واستثناءً من ذلك، يجوز أن ينص في العقد على فترة يحظر فيها التملك المبكر، إذا كان محل العقد عقاراً وترتب على هذا الشرط خصم من كلفة الأجل، وبشرط ألا تتجاوز مدة الحظر سنتين من تاريخ إبرام العقد.<sup>(2)</sup>

يؤسس المؤجرون شركة مساهمة أو أكثر، بعد موافقة المؤسسة، بغرض تسجيل عقود الإيجار التمويلي، وذلك بإتباع أحدث الوسائل وأفضل الممارسات، مع تنظيم النفاذ الآمن لبيانات سجل العقود وفقاً لأحكام النظام وهذه اللائحة. وتعد شركة تسجيل العقود سجلاً للعقود وفقاً لما ورد في النظام وهذه اللائحة. ويلتزم المؤجر بتسجيل العقد وما يطرأ عليه من تعديلات في سجل العقود خلال عشرة أيام عمل من تاريخ إبرام العقد أو تعديله، كما تُقيد في السجل كافة التصرفات المؤثرة على حقوق كل من المؤجر والمستأجر التعاقدية. وتختص شركة تسجيل العقود بما يأتي:

(1) المرجع السابق، المادة (10)، ص 4.

(2) المرجع السابق، المادة (11)، ص 4.



1/ تسجيل العقود وما يطرأ عليها من تعديلات.

2/ تسجيل انتقال حقوق عقود الإيجار التمويلي بموجب صفقات التسديد.

3/ الإفصاح للجهات المرخص لها بمزاولة أنشطة التمويل عن بيانات سجل العقود بعد موافقة محررة من المؤجر.

4/ تسجيل عقود الملكية المترتبة على عقود الإيجار التمويلي، بعد توثيق نقل الملكية إذا كان الأصل المؤجر عقاراً لدى الجهات المنوط بها تسجيل الملكية العقارية (المحاكم وكتابات العدل).<sup>(1)</sup>

يجب على كاتب سجل العقود الالتزام بالآتي:

1/ أن يؤدي الأعمال المنوطة به في مقر عمله، ويجوز بعد موافقة رئيس سجل العقود أن يؤديها في مقر المؤجر الذي يتحمل النفقات المترتبة على ذلك.

2/ التحقق من شخصية المتعاقدين أو من يمثلهم من واقع بطاقة الهوية الوطنية أو رخصة الإقامة.

3/ التثبت من أهلية المتعاقدين أو يمثلهم، وصفاتهم التي تخولهم من إبرام العقود ويخصص لكاتب سجل العقود خاتم رسمي تختتم به المعاملات التي يجريها.<sup>(2)</sup>

ولأغراض هذه اللائحة، تعد المستندات الآتية وثائق إثبات ملكية لأصل المؤجر<sup>(3)</sup>:

1/ صك الملكية العقاري.

2/ وثيقة ملكية الأصل.

3/ البطاقة الجمركية.

4/ شهادة تسجيل الملكية الفكرية.

---

(1) المادة (15) من اللائحة التنفيذية، مرجع سابق، ص 6.

(2) المرجع السابق، المادة (17)، ص 6.

(3) المادة (22) من اللائحة التنفيذية، مرجع سابق، ص 7.

5/ سند الشراء .

وتقيد في سجل العقود الآتي<sup>(1)</sup>:

1/ بيانات المتعاقدين وممثليهم، وعناوينهم الرسمية، وتشمل اسم المستأجر، وبياناته الخاصة، واسم المؤجر، وبيانات الاتصال، والترخيص.

2/ وصف تفصيلي للأصل المؤجر، متضمناً الاسم، والرقم المسلسل، وتاريخ الإنتاج، وبلد المنشأ بحسب الحال، وبيانات سند ملكية الأصل.

3/ بيانات التأمين إن وجد على الأصل المؤجر.

4/ مدة العقد.

5/ مقدار الأجرة، وطريقة احتسابها، وآلية سدادها.

6/ موافقة المتعاقدين المحررة على الإفصاح عن معلومات سجل العقود.

7/ أحكام ملكية الأصل المؤجر وحيازته.

هنالك خطوات يجب إتباعها في عملية التأجير التمويلي في شركة أوركس

وهي كالتالي:

1/ يقوم العميل باختيار المعدات أو الآلات ويحدد المورد ويتفاوض على السعر.

2/ يمكن للعميل تحديد أحد الأصول التي يمتلكها لغرض بيعها على الشركة ومن ثم إعادة استئجارها.

3/ يقدم العميل طلباً لشركة أوركس السعودية يوضح طبيعة النشاط، المنتجات، تفاصيل المشروع، الوضع القانوني، الملكية ويرفق المستندات التالية.

أ/ القوائم المالية المدققة للثلاث سنوات السابقة.

ب/ كشف حساب البنك للأشهر الثلاثة الأخيرة.

ت/ السجل التجاري وعقد تأسيس الشركة.

---

<sup>(1)</sup> المرجع السابق، المادة (24)، ص 8.

4/ يتم التفاهم على أحكام وشروط العقد ومن ثم تقدم شركة أوركس السعودية عرض الإيجار، موضح فيه الشروط والأحكام.

5/ يوافق العميل على العرض ومن ثم تقوم شركة أوركس السعودية بإنهاء الإجراءات وإصدار المستندات والتي تشمل عقد التأجير التمويلي وسند القبول.

6/ يقوم العميل بإكمال المستندات الخاصة بالعقد وترتيب عملية التأمين حسب شروط العقد.

7/ في حالة استيراد الأصل من الخارج يمكن أن تقوم شركة أوركس السعودية وحسب شروط العقد المتفق عليها بمساعدة العميل بإصدار اعتماد مستندي.

8/ في حالة شراء الأصل ومن ثم إعادة تأجيره للعميل فتقوم الشركة بدفع القيمة للعميل بعد إكمال المستندات.

تعتمد فترة إنجاز عقد التأجير التمويلي على وضوح متطلبات العميل وسرعة رده على متطلبات الشركة، وبذلك قد تستغرق العملية من عدة أيام إلي عدة أسابيع حسب حجم ومتطلبات العقد.

وفى نهاية عقد التأجير يكون هنالك عدة خيارات للعميل تعتمد على طبيعة العقد وهى كالتالي:

1/ إعادة الأصل لشركة أوركس السعودية.

2/ تجديد العقد على أساس سنوي بإيجار سنوي مخفض بشكل كبير.

3/ يجوز للمستأجر شراء الأصل حسب السعر المتفق عليه في بداية العقد.<sup>(1)</sup>

المعالجة المحاسبية في سجلات الشركة:

بعد اكتمال المستندات والتوقعات ودراسة طلب المستأجر المتقدم لعملية التأجير التمويلي واستيفاء جميع الشروط اللازمة لإبرام الصفقة وتوقيع العقد مع المستأجر تقوم الشركة بإعداد القيود المحاسبية التالية كل حسب مرحلته:

---

(1) اللائحة التنفيذية لنظام الإيجار التمويلي لمؤسسة النقد العربي السعودي، مرجع سابق، ص 7.

أولاً: مرحلة تحديد الأصل موضوع العقد لشرائه بواسطة الشركة:

××× من ح/ الأصول - استثمار عقود التأجير التمويلي.

××× إلى ح/ النقدية - البنك.

وذلك لإثبات تملك الأصل وذلك قبل إضافة التكاليف الأخرى لتنفيذ العقد.

ثانياً: مرحلة تحديد إجمالي الاستثمار (مديني عقود التأجير التمويلي).

إجمالي الاستثمار (مديني عقود التأجير التمويلي) = (الحد الأدنى لدفعات التأجير بعد

استبعاد تكاليف تنفيذ العقد × مدة عقد الإيجار) + القيمة المتبقية غير المضمونة.

ولتوضيح ذلك نأخذ عينة من الحالات التي تم تنفيذها بواسطة الشركة:

في 2013/01/01م قامت شركة أوركس السعودية بتأجير آلية لإحدى الشركات الصناعية، حيث كانت القيمة السوقية العادلة لهذه الآلة في ذلك التاريخ 100,000 ريال وعمرها الإنتاجي المقدر خمسة سنوات وليس لها خردة في نهاية عمرها وكانت شروط عقد التأجير كما يلي:

1/ فترة التأجير 5 سنوات ودفعة الإجارة السنوية 25,982 ريال متضمنة 2,000 ريال تكاليف تنفيذ العقد (تكاليف صيانة والتأمين) تستحق اعتباراً من 2013/01/01م. وتؤول الآلة للشركة المستأجرة في نهاية فترة العقد وبعد سداد جميع الدفعات.

2/ معدل العائد الضمني الذي تستخدمه الشركة 10% والشركة المستأجرة على علم بذلك.

إجمالي الاستثمار (مديني عقود التأجير التمويلي) = (2,000 - 25,982) ×

5 = 119,910 ريال.

- الإيراد غير المحقق (غير مكتسب) = 119,910 - 100,000 =

10,910 ريال.

- صافي الاستثمار = 119,910 - 100,000 = 19,910 ريال.

- تقوم الشركة (أوركس) بإعداد جدول استنفاد العقد وتجزئة دفعات العقد.

التاريخ	الدفعات السنوية	تكاليف تنفيذ العقد	العائد على صافي الاستثمار	القيمة المستردة من صافي الاستثمار	رصيد صافي الاستثمار
	1	2	10% 3(5×10%)	4=1-((3+2))	5=5-4
2013/1/1م			0		100,000
2013/1/1م	25,982	2,000	0	23,982	76,018
2014/1/1م	25,982	2,000	7,602	16,380	59,638
2015/1/1م	25,982	2,000	5,964	18,018	41,620
2016/1/1م	25,982	2,000	4,162	19,810	21,800
2017/1/1م	25,982	2,000	2,180	21,800	0
<b>الإجمالي</b>	<b>129,910</b>	<b>10,000</b>	<b>19,910</b>	<b>100,000</b>	<b>-</b>

المصدر: سجلات شركة أوركس السعودية.

ثالثاً: إثبات مديني عقود التأجير واستبعاد حساب الآلة في القيد:

بعد تحديد كل هذه البيانات يقوم بإثبات مديني عقود التأجير التمويلي واستبعاد حساب الآلة في القيد في المرحلة الأولى كالتالي:

119,910 من د/ الأصول - استثمار عقود التأجير التمويلي

100,000 إلى د/ الأصول - استثمار عقود التأجير التمويلي

19,910 د/ الإيرادات غير المحققة (غير مكتسبة)

رابعاً: في تاريخ 2013/01/01م، عند استلام القسط الأول:

25,982 من د/ النقدية - سداد القسط الأول من عقد تأجير الآلة

23,982 إلى د/ مديني عقود التأجير التمويلي

2,000 د/ تكاليف تنفيذ عقد الآلة.

خامساً: في 2013/12/31م، يتم إثبات نصيب السنة من الإيرادات غير المكتسبة:

7,602 من د/ الإيراد غير المحققة - (المكتسبة)

7,602 إلي ح/ إيرادات عقود التأجير التمويلي

وهكذا بالنسبة لبقية السنوات ويمكن توضيح التسجيل المحاسبي لعمليات التأجير في دفاتر شركة أوركس بالجدول أدناه:

### جدول رقم (1/1/3)

#### التسجيل المحاسبي لعمليات التأجير في دفاتر شركة أوركس

البيان	2017		2016		2015		2014		2013		اسم الحساب
	دائن	مدين	دائن	مدين	دائن	مدين	دائن	مدين	دائن	مدين	
في 2013/1/1 إثبات العقد										119.9 10	مديني عقود التأجير
									100.0 00		الألة
									19.91 0		إيراد الفوائد غير المكتسبة
في 1/1 من كل عام		25.9 82		25.98 2		25.9 82		25.98 2		25.98 2	النقدية
إثبات دفعات الأقساط	23.98 2		23.98 2		23.98 2		23.98 2		23.98 2		مديني عقود التأجير
	2.000		2.000		2.000		2.000		2.000		تكاليف تنفيذ العقد
12/31 ف من كل عام				2.180		4.16 2		5.964		7.602	إيراد الفوائد غير المكتسبة
إثبات الإيرادات المحققة			2.180		4.162		5.964		7.602		إيرادات عقود التأجير - المحققة

المصدر: إعداد الباحث.

#### سادساً: في حالة هنالك قيمة متبقية في نهاية عقد الإيجار:

في حسابات شركة أوركس نادراً ما يكون حالات إيجار تختلف فيها القيمة السوقية للأصل عن القيمة الدفترية، وكذلك لا توجد قيمة متبقية للأصول المؤجرة في نهاية فترة الإيجار، لأن جميع الصفقات التي تمت كانت برغبة وتحديد المستأجر. وإذا وجدت حالة مستقبلاً سوف يتم التعامل معها وفقاً للنموذج التالي:

$$\text{إجمالي الاستثمار} = (\text{الدفعة السنوية} \times \text{عدد السنوات}) + \text{القيمة المتبقية.}$$

وبالتالي يكون الأثر أنعكس قيمة دفعة الإيجار وترتفع أيضاً مقدار العوائد

غير المكتسبة، بينما لا يتغير صافي الاستثمار.

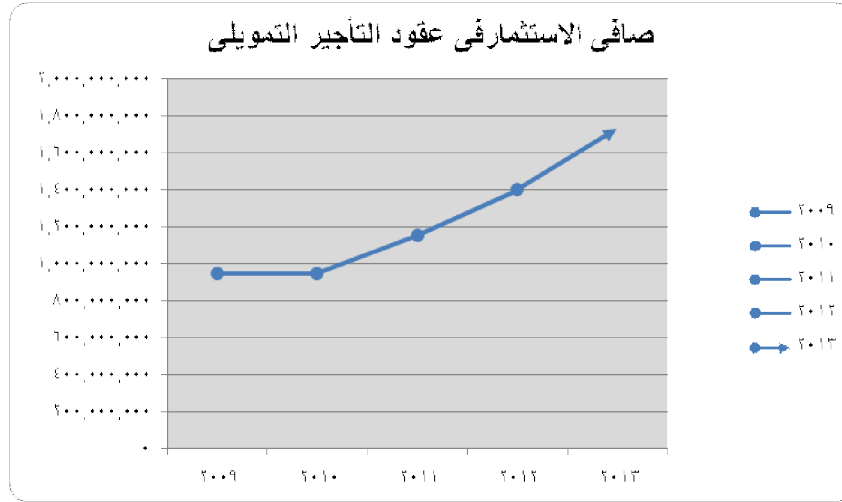
رابعاً: تقييم الشركة في تطبيق نموذج التأجير التمويلي:

تعتبر شركة أوركس السعودية للتأجير التمويلي، الشركة الأولى من نوعها في مجال التأجير التمويلي في المملكة العربية السعودية، وهي مؤسسة تمويلية غير بنكية وتتمتع الشركة برعاية مؤسسات سعودية وعالمية مرموقة، وهي إحدى الشركتين المرخصتين من مؤسسة النقد العربي السعودي في مجال التأجير التمويلي.<sup>(1)</sup>

بلغ صافي الاستثمار في عقود التأجير التمويلي للشركة (1,732,994,386 ريال) للعام 2013م، مقارنة بـ (1,402,364,637 ريال) والشكل أدناه يوضح تطور صافي الاستثمار للشركة على مدار خمسة سنوات وهي سنوات الدراسة والتي تبدأ من العام 2009م وحتى العام 2013م.

### شكل رقم (2/1/3)

#### صافي الاستثمار في عقود التأجير التمويلي



المصدر: إعداد الباحث من البيانات المالية للشركة، 2014م.

وبفحص الشكل أعلاه رقم (1/3/3) يتضح التطور السريع للشركة في صافي الاستثمار في التأجير التمويلي حيث كان صافي الاستثمار في عام 2009م

<sup>(1)</sup> مؤسسة النقد العربي السعودي، متاح في: <http://www.sama.gov.sa/license/pages/leasing.aspx/>

(948,521,548 ريال) وأصبح في عام 2013م (1,732,994,386 ريال). وهذا مؤشر

جيد يعكس أداء الشركة في التأجير التمويلي في السوق السعودية.

### جدول رقم (2/1/3)

#### قائمة المركز المالي لشركة أوركس السعودية

البيان	2009م	2010م	2011م	2012م	2013م
الموجودات					
نقدية وشبه نقدية	16.370.814	41.001.445	70.928.689	218.650.229	77.713.531
صافي الاستثمار في عقود التأجير التمويلي	948.521.548	945.562.306	1.159.109.794	1.402.364.637	1.732.994.386
وسلف ومصاريف مدفوعة مقدماً	3.145.155	3.765.380	5.917.380	5.477.821	28.224.928
موجودات ثابتة	2.129.481	1.731.769	1.795.252	2.178.931	2.754.633
إجمالي الموجودات	970.166.998	992.060.900	1.237.751.115	1.628.761.618	1.841.687.478
المطلوبات					
فروض قصيرة الأجل	162.103.986	-	99.996.871	303.999.828	324.993.409
الإقساط الحالية من الفروض طويلة الأجل	-	122.929.629	214.364.565	131.222.838	153.285.098
داننون	23.431.134	52.406.547	62.125.800	85.192.968	98.171.131
مصاريف مستحقة الدفع ومطلوبات أخرى	32.647.969	38.310.147	32.749.773	44.308.918	37.475.706
فروض طويلة الأجل	441.137.897	427.709.194	422.442.742	357.838.627	445.427.145
صكوك	-	-	-	234.197.620	236.044.089
مكافأة نهاية الخدمة للموظفين	3.266.252	4.132.418	5.332.046	6.436.034	7.349.947
القيمة العادلة للمشتقات	-	287.450	77.490	134.513	454.804
إجمالي المطلوبات	662.587.238	645.775.385	836.989.287	1.163.331.346	1.303.201.329
رأس المال	250.000.000	250.000.000	300.000.000	340.000.000	340.000.000
احتياطي نظامي	14.777.092	20.170.219	27.546.717	36.390.432	46.410.669
احتياطي إصدار أسهم	-	50.000.000	40.000.000	-	-
أرباح مبقاة	24.052.668	7.652.746	10.792.601	63.584.353	127.030.284
احتياطي تغطية مخاطر التدفقات النقدية	-	(287.450)	(77.490)	(134.513)	(454.804)
أرباح مقترح توزيعها	18.750.000	18.750.000	25.500.000	25.500.000	25.500.000
إجمالي حقوق المساهمين	307.579.760	346.285.515	400.761.828	465.340.272	538.486.149
إجمالي المطلوبات وحقوق المساهمين	970.166.998	992.060.900	1.237.751.115	1.628.761.618	1.841.687.478

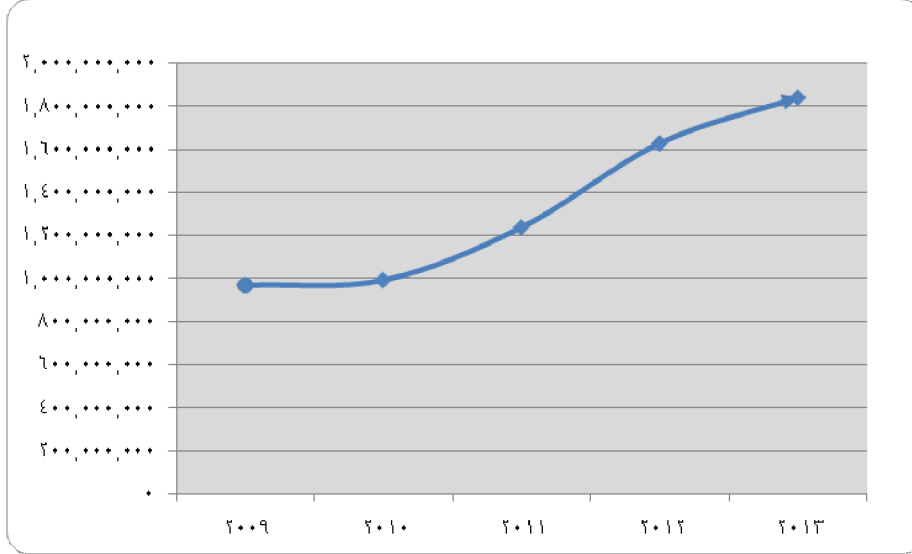
المصدر: إعداد الباحث من البيانات المالية للشركة، 2014م.

بلغت إجمالي موجودات الشركة في عام 2013م، (1,841,687,478 ريال)، مقارنة بعام 2012م الذي كانت فيه إجمالي الموجودات (1,628,761,618 ريال)، وبفحص قائمة المركز المالي للشركة لسنوات الدراسة يتضح النمو الواضح في إجمالي موجودات الشركة والشكل رقم (2/3/3) التالي يوضح ذلك:



### شكل رقم (3/1/3)

#### تطور حجم موجودات شركة أوركس السعودية



المصدر: إعداد الباحث من البيانات المالية للشركة، 2014م.

بلغت إجمالي القروض في عام 2013م (923,705,652 ريال)، مقارنة بـ (793,061,293 ريال) في عام 2012م، ونجد أن الشركة تحمل القروض طويلة الأجل عمولة خاصة تعادل المعادلات السائدة بين البنوك في المملكة العربية السعودية زائداً هامش معين، أو عمولة بسعر ثابت تستحق السداد على أساس ربع سنوي. وأن هذه التسهيلات مضمونة بالتنازل عن مديني عقود الإيجار التمويلي، وبناء على شروط هذه الترتيبات يجب على الشركة الالتزام ببعض التعهدات المالية وغير المالية.<sup>(1)</sup>

حصلت الشركة على تسهيلات من مؤسسة التمويل الدولية بمبلغ وقدره 20 مليون دولار أمريكي، أي ما يعادل (75 مليون ريال سعودي) تسدد هذه القروض على فترة 7 سنوات اعتباراً من تاريخ أول سحب أي بتاريخ 23 يوليو 2010م، وذلك بإقساط نصف سنوية متساوية مع فترة سماح مدتها 24 شهراً، تحمل هذه التسهيلات عمولة خاصة بسعر ثابت وهي مضمونة بتنازل عن مديني عقود الإيجار التمويلي

(1) اللائحة التنفيذية لنظام الإيجار التمويلي لمؤسسة النقد العربي السعودي، مرجع سابق، ص 31.

وتم خصم الأتعاب المقدمة المتبقية من مبلغ القرض ويتم إطفائها على مدى فترة القرض على أساس طريقة العائد الداخلي.

أصدرت شركة أوركس السعودية صكوكاً بتاريخ 26 ديسمبر 2012م، قدرها 240 مليون ريال سعودي بالقيمة الاسمية لها، إن هذه الصكوك مدرجة في سوق الأسهم السعودية (تداول)، تحمل الصكوك عقد لمدة ثلاثة أشهر وفقاً للمعدلات السائدة بين البنوك في المملكة العربية السعودية زائداً 165 نقطة أساس وتستحق السداد بعد نهاية كل ثلاثة أشهر، وتستحق الصكوك السداد بالقيمة الاسمية بتاريخ انتهائها في 26 ديسمبر 2015م. وتم إظهار الصكوك بعد خصم تكاليف المعاملات المتعلقة بها.

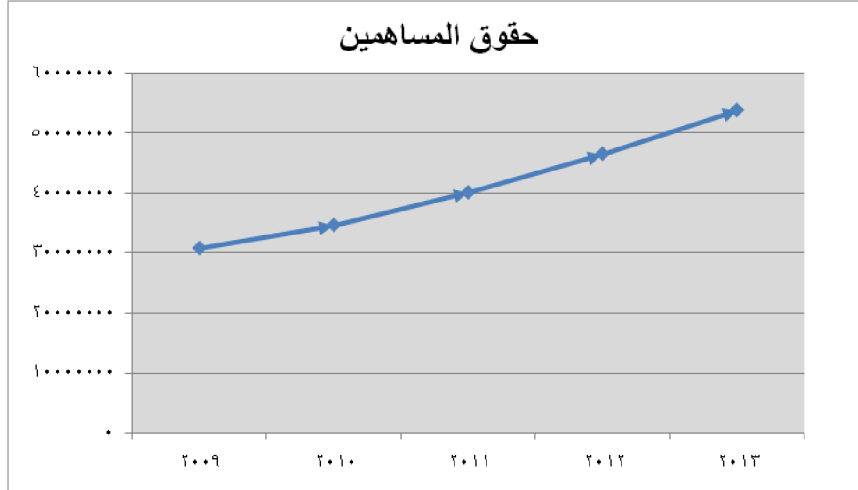
لدى الشركة مشتقات مالية تتمثل في مقايضات أسعار عمولات بمبالغ اسمية قدرها 432,8 مليون ريال سعودي في عام 2013م، مقارنة 116 مليون ريال في عام 2012م، وذلك لتقليل تعرضها لمخاطر أسعار العملات على القروض طويلة الأجل.

تمثل القيمة العادلة لتغطية مخاطر التدفقات النقدية وقدرها 454,804 ريال سعودي مقارنة بـ 134,513 ريال القيمة السلبية لمقايضات أسعار العمولات كما في 2013/12/31م، ون احتياطي تغطية مخاطر التدفقات النقدية يمثل الجزء الفعال من تغطية مخاطر التدفقات النقدية وتدرج الأرباح أو الخسائر المؤجلة المتراكمة عن تغطية المخاطر في قائمة الدخل وذلك عندما تؤثر العمليات المغطاة على الدخل أو الخسارة.

بلغ إجمالي حقوق المساهمين 538,4 مليون ريال في عام 2013م، مقارنة بعام 2012م، الذي بلغت إجمالي حقوق المساهمين 465,3 مليون ريال. والشكل أدناه يوضح حقوق المساهمين لسنوات الدراسة، ويوضح من فحص الشكل رقم (3/1/3) التطور السريع في إجمالي حقوق المساهمين وهذا يقيس مدى كفاءة الشركة في قدرتها على توليد الأرباح ومدى نجاحها في تمويل استثماراتها ذاتياً، وببرهن ذلك توزيع الأرباح سنوياً مما يعتبر استثماراً مجزياً بالنسبة للمساهمين.

### شكل رقم (4/1/3)

#### تطور حجم حقوق المساهمين لشركة أوركس السعودية



المصدر: إعداد الباحث من البيانات المالية للشركة، 2014م.

سجلت الشركة صافي دخل قدره 100,20 مليون ريال سعودي للعام 2013م، مقابل 88,44 مليون ريال سعودي للعام السابق. وقد بلغ إجمالي الإيرادات (إيرادات التأجير التمويلي) للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013م مبلغاً وقدره 188,77 مليون ريال سعودي بالمقارنة مع إجمالي إيرادات التأجير التمويلي التي بلغت 159.53 مليون ريال في عام 2012م. والشكل رقم (4/3/3) يوضح حركة تطور إيرادات الشركة خلال فترة الدراسة.

ارتفعت المصاريف التشغيلية إلى 60,12 مليون ريال سعودي، مقابل 50,93 مليون ريال سعودي في عام 2012م، كما ارتفعت مصاريف العمولات الخاصة بسبب زيادة التمويل إلى 30,87 مليون ريال سعودي مقابل 23,27 مليون ريال سعودي في نهاية العام 2012م، وقامت الشركة بتجنيد مخصصات لخسائر الإيجار بمبلغ 16,90 مليون ريال سعودي خلال العام مما رفع المخصصات التراكمية إلى 93,500 مليون ريال في نهاية العام، وهذا يساوي 15% من صافي الاستثمار في التأجير التمويلي.<sup>(1)</sup>

(1) اللائحة التنفيذية لنظام الإيجار التمويلي لمؤسسة النقد العربي السعودي، مرجع سابق، ص 31.

### جدول رقم (3/1/3)

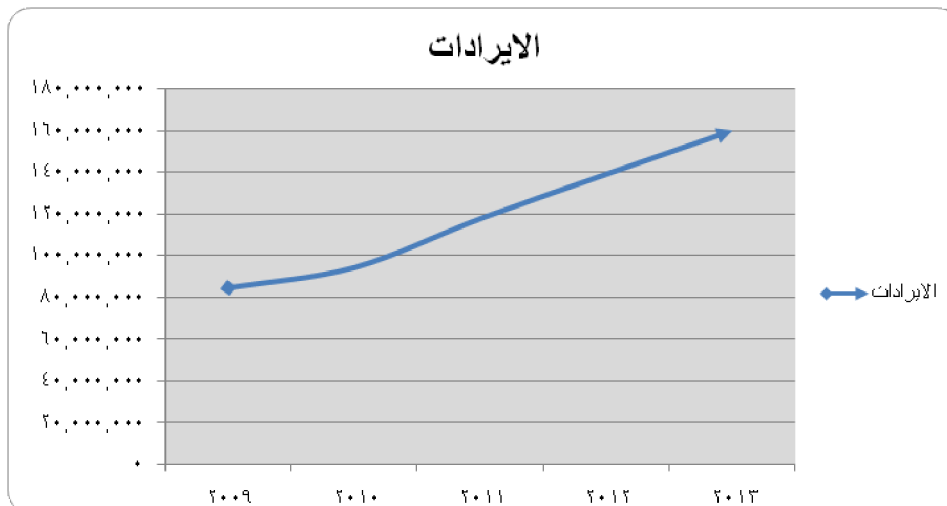
#### قائمة الدخل لشركة أوركس السعودية

البيان	2009م	2010م	2011م	2012م	2013م
الإيرادات					
إيرادات التأجير التمويلي	1115.401.6	118.300.99	133.098.46	159.530.30	188.765.56
	65	8	4	5	1
إيرادات دخل عمولات خاصة	15.236	3.688	-	-	-
إجمالي إيرادات التأجير والاستثمار	115.416.90	118.204.68	133.098.46	159.530.30	188.765.56
	1	6	4	5	1
يخصم: مصاريف عمولات خاصة وتكاليف تمويل	32.704.942	25.059.280	15.972.773	23.270.310	30.866.940
صافي إيرادات التأجير التمويلي	82.711.959	93.145.406	117.125.69	136.259.99	157.898.62
			1	5	1
يضاف:					
إيرادات تشغيلية أخرى	1.935.564	1.329.829	828.517	3.105.639	2.420.156
إجمالي الإيرادات	84.647.523	94.475.235	117.954.20	139.365.63	160.318.77
			8	4	7
مصروفات التشغيل					
رواتب ومزايا وما في حكمها	25.305.933	26.709.293	30.538.341	23.150.142	37.114.556
إيجارات ومصروفات مبانى	842.765	1.258.509	996.240	1.211.185	1.458.777
مصاريف الاستهلاك	726.085	691.628	657.603	720.907	879.828
مصروفات عمومية وإدارية أخرى	2.888.505	2.839.739	2.768.912	2.971.151	3.760.130
مخصص خسائر تأجير محتملة	11.977.329	9.044.796	9.228.132	12.875.103	16.903.120
إجمالي مصروفات التشغيل	41.760.917	40.543.965	44.189.228	50.928.488	60.116.411
صافي دخل السنة	42.886.606	53.931.270	73.764.980	88.437.146	100.202.366
الربح الأساسي والمخفض للسهم	1.72	1.80	2.46	2.60	2.95

المصدر: إعداد الباحث من البيانات المالية للشركة، 2014م.

### شكل رقم (5/1/3)

#### تطور إيرادات شركة أوركس السعودية



المصدر: إعداد الباحث من البيانات المالية للشركة، 2014م.

### نتائج التحليل المالي لشركة أوركس السعودية:

الجدول رقم (4/2/3) يوضح نتائج نسب التحليل المالي لشركة أوركس

السعودية خلال سنوات الدراسة:

### جدول رقم (4/1/3)

#### نسب التحليل المالي لشركة أوركس السعودية للتأجير التمويلي

السنة	2009م	2010م	2011م	2012م	2013م
النسبة					
نسبة السيولة	4.37	4.54	2.98	2.02	2.14
نسبة الديون لإجمالي الموجودات	0.62	0.56	0.60	0.49	0.50
نسبة متوسط العائد على حقوق الملكية	%19.97	%20.42	%19.75	%16.51	%14.64
نسبة متوسط العائد على الأصول	%5.77	%6.17	%6.62	%5.50	%4.04
نسبة كفاية رأس المال	%26.08	%28.30	%28.68	%30.43	%28.09
نسبة الإيجارات غير العاملة من الاستثمار	1.30	1.46	0.91	0.74	1.60
التغطية (عدد المرات)	4.25	4.8	5.62	3.15	2.31

المصدر: إعداد الباحث من البيانات المالية للشركة، 2014م.

## المبحث الثاني إجراءات الدراسة الميدانية

### أولاً: إجراءات الدراسة الميدانية:

يتناول الباحث في هذا المبحث وصفاً للطريقة والإجراءات التي أتبعها في تنفيذ هذه الدراسة الميدانية، يشمل ذلك وصفاً لمجتمع الدراسة وعينته، وطريقة إعداد أدواتها، والإجراءات التي اتخذت للتأكد من صدقها وثباتها، والطريقة التي اتبعت لتطبيقها، والمعالجات الإحصائية التي تم بموجبها تحليل البيانات واستخراج النتائج، كما يشمل المبحث تحديداً ووصفاً لمنهج الدراسة.

### مجتمع وعينة الدراسة:

يقصد بمجتمع الدراسة المجموعة الكلية من العناصر التي يسعى الباحث أن يعمم عليها النتائج ذات العلاقة بالمشكلة المدروسة. يتكون مجتمع الدراسة الأصلي من موظفي شركة أوركس السعودية.

أما عينة الدراسة فقد تم اختيارها بطريقة عشوائية من مجتمع الدراسة، البالغ قدره (101) فرداً، حيث قام الباحث بتوزيع استمارة استبيان علي المستهدفين إلكترونياً على الموقع ([www.estebyans.com](http://www.estebyans.com)) لعينة الدراسة المختارة من موظفي شركتي أوركس السعودية للتأجير التمويلي وشركة الأمثل للتأجير التمويلي السعودية وهي الشركتين العاملتين بالمملكة العربية السعودية في مجال التأجير التمويلي واستجاب جميع مجتمع الدراسة، حيث ملئوا الاستبيان بكل المعلومات المطلوبة.

### تحديد أسلوب جمع البيانات:

عبارة عن الوسيلة التي يستخدمها الباحث في جمع المعلومات اللازمة عن الظاهرة موضوع الدراسة. ويوجد العديد من الأدوات المستخدمة في مجال البحث العلمي للحصول على المعلومات والبيانات اللازمة، وقد اعتمد الباحث على الاستبيان كأداة رئيسة لجمع المعلومات من عينة الدراسة.

وللخروج بنتائج دقيقة قدر الإمكان حرص الباحث علي تنوع عينة الدراسة من حيث شمولها علي الآتي:

1/ الأفراد من مختلف الأعمار (30 سنة فأقل، 31 - 40 سنة، 41 - 50 سنة، من 51 - 60 سنة، من 61 سنة فأكثر).

2/ الأفراد من مختلف المستويات التعليمية (بكالوريوس، دبلوم فوق الجامعي، ماجستير، دكتوراه).

3/ الأفراد من مختلف التخصصات العلمية (محاسبة، اقتصاد، إدارة أعمال، علوم مصرفية ومالية، نظم معلومات محاسبية، تكاليف ومحاسبة إدارية، أخرى).

4/ الأفراد من مختلف المؤهلات المهنية (زمالة سودانية، زمالة عربية، زمالة بريطانية، زمالة أمريكية، أخرى، لا توجد).

5/ الأفراد من مختلف الوظائف (محاسب، رئيس حسابات، مدير مالي، مراجع داخلي، مراقب خارجي، أخرى).

6/ الأفراد من مختلف سنوات الخبرة (من 5 سنة فأقل، من 6 - 10 سنة، من 11 - 15 سنة، من 16 - 20 سنة، من 21 - 25 سنة أكثر من 25 سنة).

## ثانياً: تحليل البيانات الشخصية

العمر:

### جدول رقم (1/2/3)

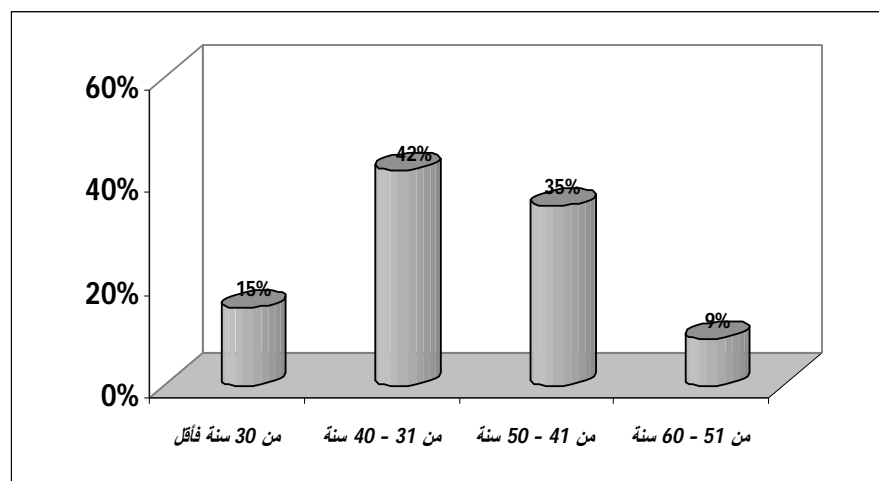
التكرارات لأفراد عينة الدراسة حسب العمر

العمر	التكرار	النسبة %
من 30 سنة فأقل	15	14,9
من 31 - 40 سنة	42	41,6
من 41 - 50 سنة	34	34,7
من 51 - 60 سنة	9	8,9
أكثر من 60 سنة	-	-
المجموع	100	100

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2014م

### شكل رقم (1/2/3)

أفراد عينة الدراسة حسب العمر



المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2014م

من الجدول رقم (1/2/3) والشكل البياني رقم (1/2/3) فإن 14,9% من أفراد عينة الدراسة أعمارهم من 30 سنة فأقل، و 41,6% تتراوح أعمارهم من 31 - 40 سنة، و 34,7% تراوحت أعمارهم من 41 - 50 سنة، بينما 8,9% أعمارهم من 51 - 60 سنة.



## المؤهل الأكاديمي:

### جدول رقم (2/2/3)

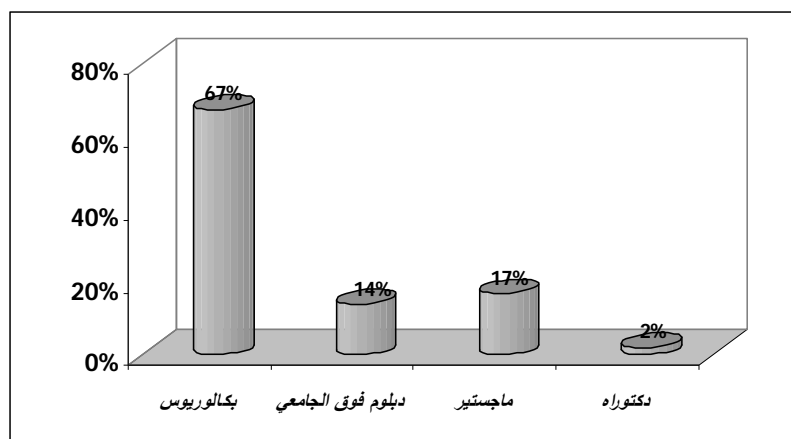
#### التكرارات لأفراد عينة الدراسة حسب المؤهل الأكاديمي

النسبة %	التكرار	المؤهل الأكاديمي
67,3	68	بكالوريوس
13,9	14	دبلوم فوق الجامعي
16,8	16	ماجستير
2	2	دكتوراه
100	100	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2013م.

### شكل رقم (2/2/3)

#### أفراد عينة الدراسة حسب المؤهل الأكاديمي



المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2013م.

من الجدول رقم (2/2/3) والشكل البياني رقم (2/2/3) فإن 67,3% من أفراد عينة الدراسة مؤهلهم الأكاديمي بكالوريوس، و 13,9% مؤهلهم الأكاديمي دبلوم فوق الجامعي، بينما 16,8% مؤهلهم ماجستير، و 2% مؤهلهم الأكاديمي دكتوراه.

## التخصص العلمي:

### جدول رقم (3/2/3)

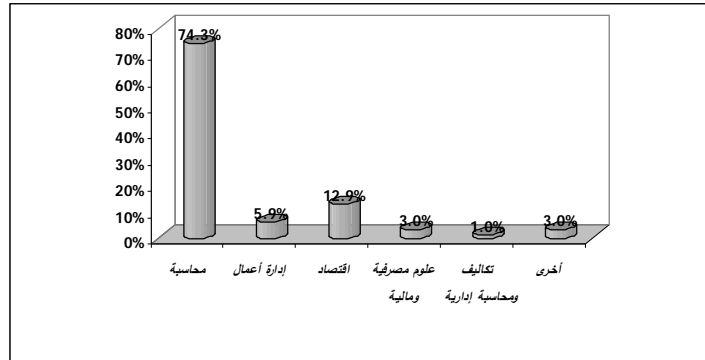
### التكرارات لأفراد عينة الدراسة حسب التخصص العلمي

النسبة %	التكرار	التخصص العلمي
74,3	74	محاسبة
5,9	6	إدارة أعمال
12,9	13	اقتصاد
3	3	علوم مصرفية ومالية
-	-	نظم معلومات محاسبية
1	1	تكاليف ومحاسبة إدارية
3	3	أخرى
100	100	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2013م.

### شكل رقم (3/2/3)

### التكرارات لأفراد عينة الدراسة حسب التخصص العلمي



المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2013م.

من الجدول رقم (3/2/3) والشكل البياني رقم (3/2/3) فإن 74,3% من أفراد عينة الدراسة تخصصهم العلمي محاسبة، و 5,9% منهم تخصصهم العلمي إدارة أعمال، بينما 12,9% تخصصهم اقتصاد، و 3% تخصصهم علوم مصرفية ومالية، و 1% تخصصهم تكاليف ومحاسبة إدارية، و 3% لديهم تخصصات علمية أخرى.

### المؤهل المهني:

### جدول رقم (4/2/3)

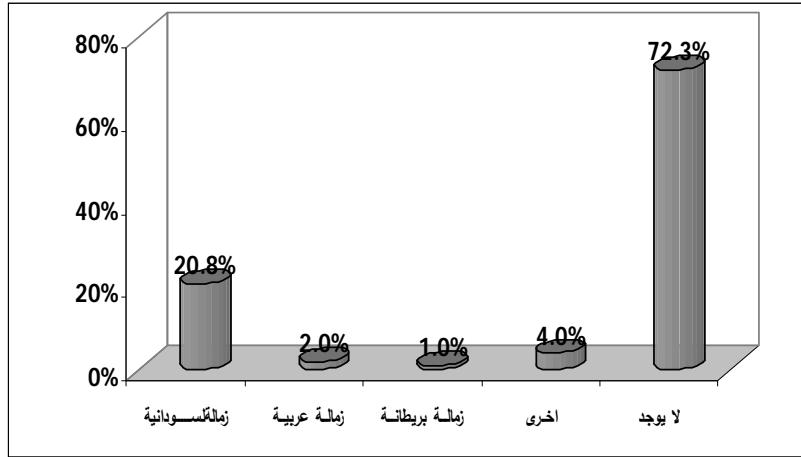
### التكرارات لأفراد عينة الدراسة حسب المؤهل المهني

المؤهل المهني	التكرار	النسبة %
زمالة سودانية	21	20,8
زمالة عربية	2	2
زمالة بريطانية	1	1
زمالة أمريكية	-	-
أخرى	4	4
لا يوجد	72	72,3
<b>المجموع</b>	<b>100</b>	<b>100</b>

المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الإستبانة، 2013م.

### شكل بياني رقم (4/2/3)

التكرارات لأفراد عينة الدراسة وفق المؤهل المهني



المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2013م.

من الجدول رقم (4/2/3) والشكل البياني رقم (4/2/3) فإن 20,8% من أفراد العينة مؤهلهم المهني زمالة سودانية، و2% مؤهلهم المهني زمالة عربية، بينما 1% زمالة بريطانية، و4% لديهم مؤهلات مهنية أخرى، و72,3% لا يوجد لديهم مؤهل مهني.

الوظيفة:

### جدول رقم (5/2/3)

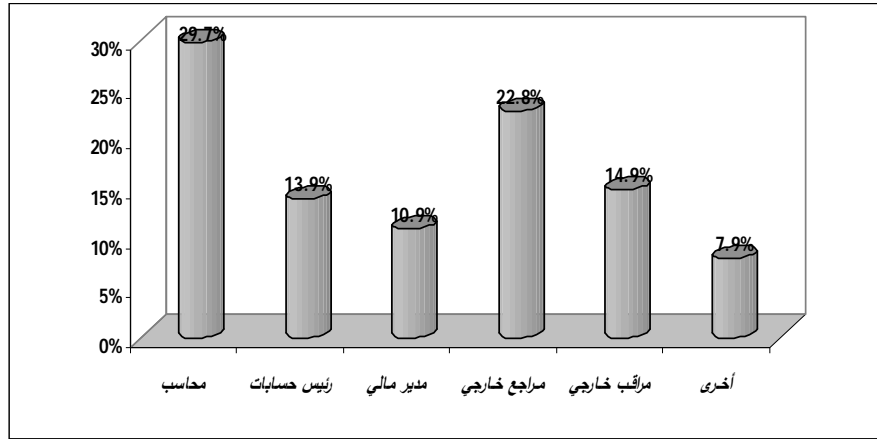
التكرارات لأفراد عينة الدراسة حسب الوظيفة

الوظيفة	التكرار	النسبة %
محاسب	30	29,7
رئيس حسابات	14	13,9
مدير مالي	11	10,9
مراجع خارجي	22	22,8
مراقب خارجي	15	14,9
أخرى	8	7,9
المجموع	100	100

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2013م.

### شكل بياني رقم (5/2/3)

#### التكرارات لأفراد عينة الدراسة حسب الوظيفة



المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2013م.

من الجدول رقم (5/2/3) والشكل البياني رقم (5/2/3) فإن 29,7% من أفراد العينة محاسبين، و 13,9% رؤساء حسابات، و 10,9% مدراء ماليين، و 22,8% مراجعين خارجيين، بينما 14,9% مراقبين خارجيين، و 7,9% يشغلون وظائف أخرى.

### سنوات الخبرة:

#### جدول رقم (6/2/3)

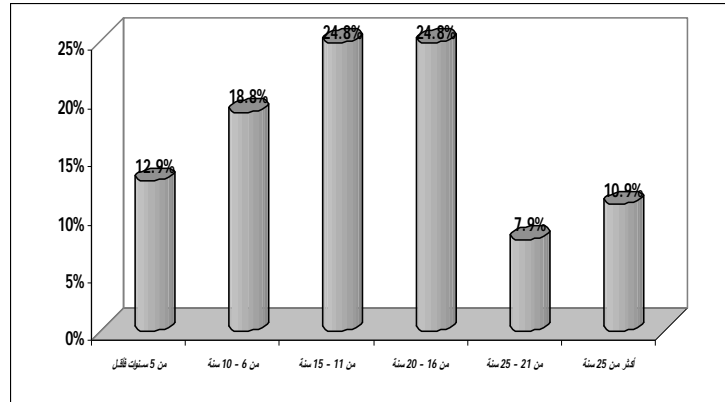
#### التكرارات لأفراد عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة

النسبة %	التكرار	سنوات الخبرة
12,9	13	من 5 سنوات فأقل
18,8	19	من 6 - 10 سنة
24,8	25	من 11 - 15 سنة
24,8	25	من 16 - 20 سنة
7,9	8	من 21 - 25 سنة
10,9	11	أكثر من 25 سنة
<b>100</b>	<b>101</b>	<b>المجموع</b>

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2013م.

### شكل بيان رقم (6/2/3)

#### التكرارات لأفراد عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة



المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2013م.

من الجدول رقم (6/2/3) والشكل البياني رقم (6/2/3) فإن 12,9% من أفراد العينة سنوات خبرتهم 5 سنوات فأقل، و18,8% سنوات خبرتهم من 6 - 10 سنة، بينما 24,8% سنوات خبرتهم من 11 - 15 سنة، و24,8% تراوحت سنوات خبرتهم من 16 - 20 سنة، و7,9% خبرتهم من 21 - 25 سنة، و10,9% سنوات خبرتهم أكثر من 25 سنة.

ثالثاً: أداة الدراسة:

أداة البحث عبارة عن الوسيلة التي يستخدمها الباحث في جمع المعلومات اللازمة عن الظاهرة موضوع الدراسة. وقد اعتمد الباحث على الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات من عينة الدراسة وأحتوى الاستبيان على قسمين رئيسيين:

القسم الأول: تضمن البيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة، حيث يحتوي على بيانات حول النوع، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، سنوات الخبرة، التدريب.

القسم الثاني: يحتوي الاستبيان على عدد (32) عبارة تُحلل وفق مقياس ليكرت الخماسي المتدرج الذي يتكون من خمس مستويات (أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة) وتم توزيع هذه العبارات على فرضيات الدراسة الأربعة بواقع (32) عبارات لكل فرضية من الفرضيات الأربعة.

وقد اعتمد الباحث على الاستبيان كأداة رئيسية لجمع المعلومات من عينة الدراسة، للإستبيان مزايا منها:

- 1/ يمكن تطبيقه للحصول على معلومات عن عدد من الأفراد.
- 2/ قلة تكلفته وسهولة تطبيقه.
- 3/ سهولة وضع عباراته وترسيم ألفاظه.
- 4/ يوفر وقت للمستجيب ويعطيه فرصة التفكير.
- 5/ يشعر المجيبون بالحرية في التعبير عن آراء يخشون عدم موافقة الآخرين عليها.

### الثبات والصدق الظاهري:

للتأكد من الصدق الظاهري للإستبيان وصلاحيه عباراته من حيث الصياغة والوضوح قام الباحث بعرض عبارات الاستبيان على عدد من المحكمين الأكاديميين والمتخصصين بمجال الدراسة، وبعد استعادت الاستبيان من المحكمين تم إجراء بعض التعديلات التي أقتُرحت عليه.

## الثبات والصدق الإحصائي:

يقصد بثبات الاختبار أن يعطي المقياس نفس النتائج إذا ما استخدم أكثر من مرة واحدة تحت ظروف مماثلة، ويعني الثبات أيضاً أنه إذا ما طبق اختبار ما على مجموعة من الأفراد ورصدت درجات كل منهم، ثم أُعيد تطبيق الاختبار نفسه على المجموعة نفسها وتم الحصول على الدرجات نفسها يكون الاختبار ثابتاً تماماً. كما يعرف الثبات أيضاً بأنه مدى الدقة والاتساق للقياسات التي يتم الحصول عليها مما يقيسه الاختبار. ومن أكثر الطرق استخداماً في تقدير ثبات المقياس هي:

1/ طريقة التجزئة النصفية باستخدام معادلة سبيرمان - براون.

2/ معادلة الفا - كرونباخ.

3/ إعادة تطبيق الاختبار.

4/ طريقة الصور المتكافئة.

5/ معادلة جوتمان.

أما الصدق فهو مقياس يستخدم لمعرفة درجة صدق المبحوثين من خلال إجاباتهم على مقياس معين، ويحسب الصدق بطرق عديدة أسهلها كونه الجذر التربيعي لمعامل الثبات، وتتراوح قيمة كل من الصدق والثبات بين الصفر والواحد الصحيح.

والصدق الذاتي للاستبانة هو مقياس الأداة لما وضعت له، ومقياس الصدق هو معرفة صلاحية الأداء لمقياس ما وضعت له. قام الباحث بإيجاد الصدق الذاتي لها إحصائياً باستخدام معادلة الصدق الذاتي هي:

$$\sqrt{\text{الثبات}} = \text{الصدق}$$

وقام الباحث بحساب معامل ثبات المقياس المستخدم في الاستبيان بطريقة التجزئة النصفية حيث تقوم هذه الطريقة على أساس فصل إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات ذات الأرقام الفردية عن إجاباتهم على العبارات ذات الأرقام الزوجية،

ومن ثم يحسب معامل ارتباط بيرسون بين إجاباتهم على العبارات الفردية والزوجية وأخيراً يحسب معامل الثبات وفق معادلة سبيرمان - براون بالصيغة الآتية:

$$\text{الثبات} = \frac{r \times 2}{r + 1}$$

حيث (r) يمثل معامل ارتباط بيرسون بين الإجابات على العبارات ذات الأرقام الفردية والإجابات على العبارات ذات الأرقام الزوجية؟

ولحساب صدق وثبات الاستبيان كما في أعلاه قام الباحث بأخذ عينة استطلاعية بحجم (20) فرد من مجتمع الدراسة وتم حساب ثبات الاستبيان من العينة الاستطلاعية بموجب طريقة التجزئة النصفية وكانت النتائج كما في الجدول الآتي:

#### الثبات والصدق الإحصائي لإجابات أفراد العينة الاستطلاعية على الاستبانة

معامل الصدق الذاتي	معامل الثبات
0,92	0,84

يتضح أن معاملات الثبات والصدق لإجابات أفراد العينة الاستطلاعية على العبارات المتعلقة بالاستبيان كانت أكبر من (50%) مما يدل على أن الاستبيان يتصف بالثبات والصدق الكبيرين جداً بما يحقق أغراض البحث، ويجعل التحليل الإحصائي سليماً ومقبولاً.



## المبحث الثالث

### تحليل البيانات واختبار الفرضيات

أولاً: الترميز:

تم ترميز إجابات المبحوثين حتى يسهل إدخالها في جهاز الحاسب الآلي  
للتحليل الإحصائي حسب الأوزان الآتية:

5	وزنها	أوافق بشدة
4	وزنها	أوافق
3	وزنها	محايد
2	وزنها	لا أوافق
1	وزنها	لا أوافق بشدة

$$3 = \frac{5 + 4 + 3 + 2 + 1}{5} = \frac{\text{مجموع الأوزان}}{\text{عددها}} = \text{الوسط الفرضي}$$

الغرض من حساب الوسط الفرضي هو مقارنته بالوسط الحسابي الفعلي  
للعبارة حيث إذا قل الوسط الفعلي للعبارة عن الوسط الفرضي دل ذلك على عدم  
موافقة المبحوثين على العبارة أما إذا زاد الوسط الحسابي الفعلي عن الوسط الفرضي  
دل ذلك على موافقة المبحوثين على العبارة.

ثانياً: الأسلوب الإحصائي:

استخدم برنامج الـ (SPSS) لمعالجة البيانات إحصائياً SPSS مختصر لـ  
Statistical Package for Social Sciences والتي تعنى بالعربية الحزمة  
الإحصائية للعلوم الاجتماعية الأسلوب الإحصائي المستخدم في تحليل هذه البيانات  
هو التكرارات والنسب المئوية لإجابات المبحوثين بالإضافة إلى الوسط الحسابي  
والانحراف المعياري لأوزان إجابات المبحوثين.

الوسط الحسابي يستخدم لوصف البيانات أي لوصف اتجاه المبحوثين نحو  
العبارة هل هو سلبي أم إيجابي للعبارة فإذا زاد الوسط الحسابي الفعلي عن الوسط

الحسابي الفرضي (3) فهذا يعنى أن اتجاه إجابات المبحوثين إيجابي للعبارة أي يعنى الموافقة على العبارة.

ولاختبار تكرارات إجابات المبحوثين هي في الاتجاه السلبي أم في الاتجاه الإيجابي أستخدم اختبار مربع كأي لجودة التطابق.

أي لاختبار الفرض الآتي إلى أي مدى التكرارات المتحصل عليها من إجابات المبحوثين تتوزع بنسب متساوية (منتظمة) للعبارات: (أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة)، فإذا كان حجم العينة 100 يتوزعون بنسب متساوية للإجابات الخمسة (20 لكل إجابة) فإذا كان هنالك فرق ذو دلالة إحصائية بين المتوقع (20 لكل إجابة) وبين التكرارات المتحصل عليها هذا يعنى أن إجابات المبحوثين تميل نحو الإيجابية أو السلبية حيث يمكن تحديد ذلك من خلال الوسط الحسابي الفعلي هل هو أكبر من الوسط الحسابي الفرضي أم أقل من الوسط الفرضي.

اختبار مربع كأي نحصل فيه على قيمة مربع كأي

$$X^2 = \sum_{i=1}^n \frac{(O_i - E)^2}{E_i}$$

حيث أن:

$O_i$ : هي التكرارات المشاهدة (المتحصل عليها من العينة).

$E_i$ : هي التكرارات المتوقعة (20 في هذه الدراسة).

$\sum_{i=1}^n$ : المجموع.

n: عدد أفراد العينة.

i : 1 . 2 . 3

كما أن القيمة الاحتمالية فهي التي تحدد ما إذا كان هنالك فروق ذات دلالة إحصائية بين التكرارات المتوقعة والتكرارات المشاهدة وذلك بمقارنة القيمة الاحتمالية

بمستوى معنوية (0,05) فإذا كانت أقل من 0,05 فهذا يدل على أنه توجد فروق بين التكرارات والمشاهدة والتكرارات المتوقعة. وفي هذه الحالة نقارن الوسط الحسابي الفعلي للعبارة بالوسط الفرضي فإن كان أقل من الوسط الفرضي دليل كافي على عدم موافقة المبحوثين على العبارة أما إذا كان أكبر من الوسط الفرضي فهذا دليل على موافقة المبحوثين على العبارة.

### ثالثاً: تحليل نتائج الاستبيان:

تم تصميم الاستبيان المرفق في الملحق رقم (1) وتم عرضه إلكترونياً على الموقع ([www.estebyans.com](http://www.estebyans.com)) لعينة الدراسة المختارة من موظفي شركة أوركس السعودية للتأجير التمويلي وشركة الأمثل للتأجير التمويلي بصيغة التأجير التمويلي من عدد 101 موظف تم اختيار 50 موظف باعتبار أن العشر الأوائل من 100 تم اختيار منهم واحد اختياراً عشوائياً بقصاصة ورق من العشر فكان الرقم 7 واتباع نظام العينة المنتظمة و تم استخراج أسماء العينة والاتصال بهم لملء الاستمارة في الموقع الموضح أعلاه. وبالمتابعة والاتصال بهم تم استكمال ملء كل الاستمارات المعدة إلكترونياً وكانت النتائج كالاتي:

العبرة الأولى: منتج التأجير التمويلي مشتقة مالية حديثة.

جدول رقم (1/3/3)

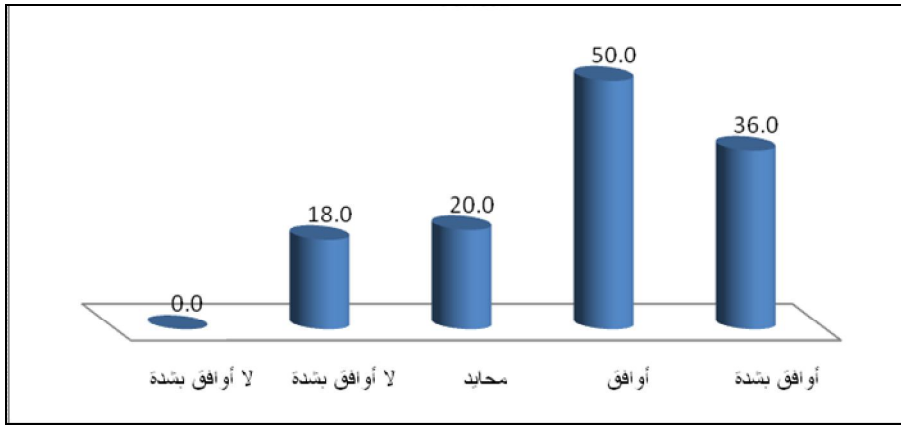
منتج التأجير التمويلي مشتقة مالية حديث

النسبة	التكرار	العبرة
32,0	18	أوافق بشدة
40,0	25	أوافق
20,0	10	محايد
8,0	9	لا أوافق
0,0	0	لا أوافق بشدة
100	50	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الاستبيان، 2014م.

شكل رقم (1/3/3)

منتج التأجير التمويلي مشتقة مالية حديثة



المصدر: إعداد الباحث من بيانات الاستبيان، 2014م.

يلاحظ أنه تم الاتفاق على أن منتج التأجير التمويلي مشتقة مالية حديثة بنسبة 50% من حجم العينة، وهذا يدل بأن تطبيق مشتقة التأجير التمويلي لا زال يحتاج إلي المزيد من الترويج والتسويق كي يساعد في انتشارها وبهذا يمكن القول بأن مستخدمي الصيغة لا يتعدى نسبة 25 فرد من حجم العينة أخذ في الاعتبار أن لديهم خبرة كافية عن الصيغة.

العبرة الثانية: الشركات العقارية تستخدم مشتقة التأجير التمويلي.

### جدول رقم (2/3/3)

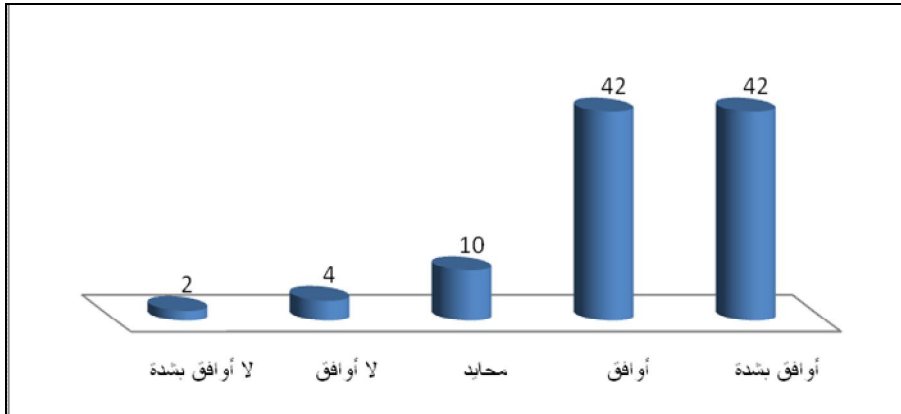
الشركات العقارية تستخدم مشتقة التأجير التمويلي

العبرة	التكرار	النسبة
أوافق بشدة	21	42,0
أوافق	21	42,0
محايد	5	10,0
لا أوافق	2	4,0
لا أوافق بشدة	1	2,0
المجموع	50	100

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الاستبيان، 2014م.

### شكل رقم (2/3/3)

الشركات العقارية تستخدم مشتقة التأجير التمويلي



المصدر: إعداد الباحث من بيانات الاستبيان، 2014م.

يلاحظ أن معظم المستثمرين يتوقعون أن صيغة التأجير التمويلي تتداول بصورة عالية تقدر بـ 42% من حجم العينة في المجال العقاري، وإن الشركات العقارية أكثر الشركات استخداماً لمشتقة التأجير التمويلي حيث وافق ووافق بشدة ما نسبته 42% بينما كان محايداً ما نسبته 10% وكانت لا أوافق بشدة ولا أوافق نسبه ضعيفة.

العبرة الثالثة: تستخدم شركات السيارات مشتقة التأجير التمويلي.

### جدول رقم (3/3/3)

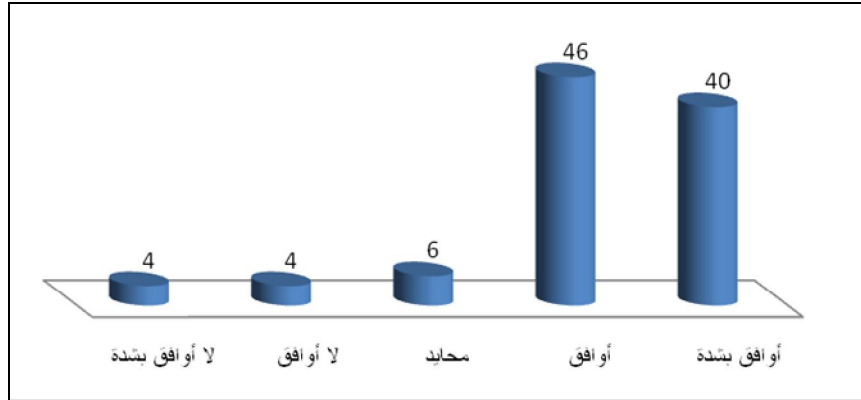
تستخدم شركات السيارات مشتقة التأجير التمويلي

العبرة	التكرار	النسبة
أوافق بشدة	20	40,0
أوافق	23	46,0
محايد	3	6,0
لا أوافق	2	4,0
لا أوافق بشدة	2	4,0
المجموع	50	100

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الاستبيان، 2014م.

### شكل رقم (3/3/3)

تستخدم شركات السيارات مشتقة التأجير التمويلي



المصدر: إعداد الباحث من بيانات الاستبيان، 2014م.

وأيضاً بنفس النسبة يفضل المستخدمين أن شركات السيارات يمكن أن تحظى بنسبة عالية تقدر بـ 46% و 40% من نسب الموافقة على ذلك بينما كانت المحايدة هي التي تلي الموافقة حيث بلغت 6% بينما تساوت الفئتان لا أوافق بشدة ولا أوافق في نسبة 4% وذلك لسهولة منتج السيارات وإجراءاته المستندية والمحاسبية.

العبارة الرابعة: البنوك أكثر الشركات تستخدم مشتقة التأجير التمويلي

جدول رقم (4/3/3)

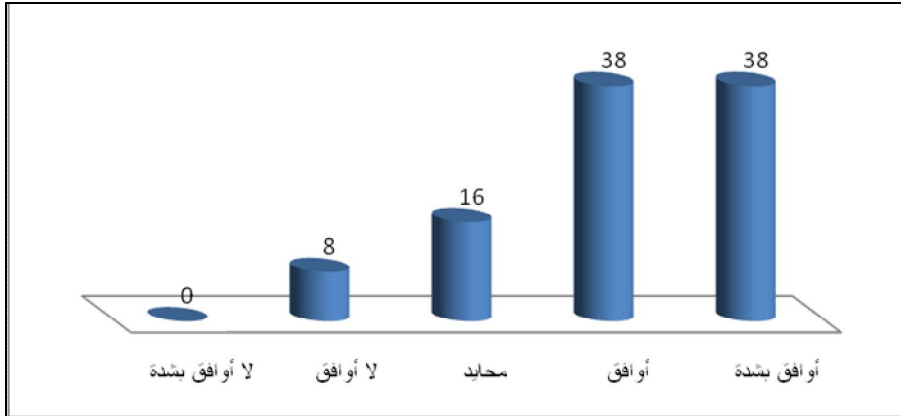
البنوك أكثر الشركات تستخدم مشتقة التأجير التمويلي

العبارة	التكرار	النسبة
أوافق بشدة	19	38,0
أوافق	19	38,0
محايد	8	16,0
لا أوافق	4	8,0
لا أوافق بشدة	0	0,0
المجموع	50	100

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الاستبيان، 2014م.

شكل رقم (4/3/3)

البنوك أكثر الشركات تستخدم مشتقة التأجير التمويلي



المصدر: إعداد الباحث من بيانات الاستبيان، 2014م.

يلاحظ من إجابات عينة الدراسة أن البنوك أكثر استخداماً لمشتقة تأجير السيارات التمويلي، حيث حققت نسبة الموافق والموافقة بشدة ما نسبته 38% بينما كانت المحايدة 16% ثم لا أوافق لم تحقق سوى 8% بينما لم تحقق لا أوافق بشدة سوى 0%

العبرة الخامسة: الشركات الأخرى لا يمكن أن تستخدم مشتقة التأجير التمويلي

جدول رقم (5/3/3)

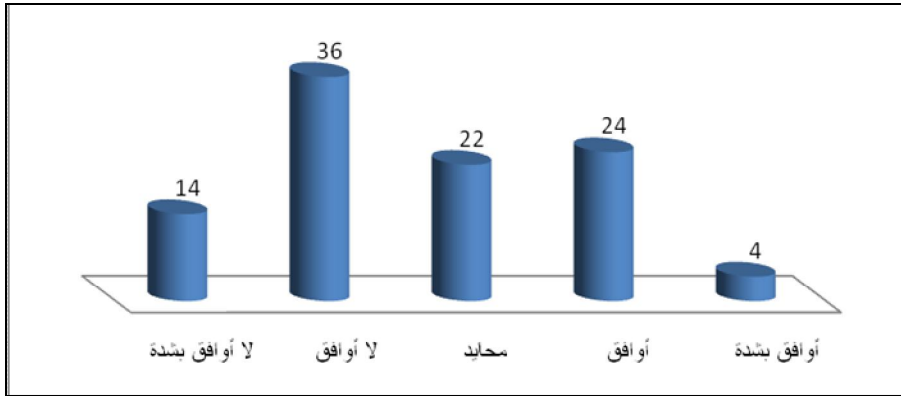
الشركات الأخرى لا يمكن أن تستخدم مشتقة التأجير التمويلي

العبرة	التكرار	النسبة
أوافق بشدة	2	4,0
أوافق	12	24,0
محايد	11	22,0
لا أوافق	18	36,0
لا أوافق بشدة	7	14,0
المجموع	50	100

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الاستبيان، 2014م.

شكل رقم (5/3/3)

الشركات الأخرى لا يمكن أن تستخدم مشتقة التأجير التمويلي



المصدر: إعداد الباحث من بيانات الاستبيان، 2014م.

يلاحظ أن الشركات الأخرى يمكن أن تعمل بصيغة التأجير التمويلي نسبة لفرصتها وتميزها في تناول كل منتج على حدا خلاف البنوك حيث حققت الفئة لا أوافق أعلى نسبة 36% تليها فئة الموافقة حيث حققت ما نسبته 24% ثم تليها الفئة المحايدة بـ 22% ثم لا أوافق بشدة بنسبة بلغت 14% ثم أخيراً أوافق بشدة كأقل نسبة 4% وهذا ما يؤكد على صحة الفرضية.



العبارة السادسة: كفاءة التأجير التمويلي كصيغة تمويلية ترجع إلي نوع السياسة المحاسبية المستخدمة.

### جدول رقم (6/3/3)

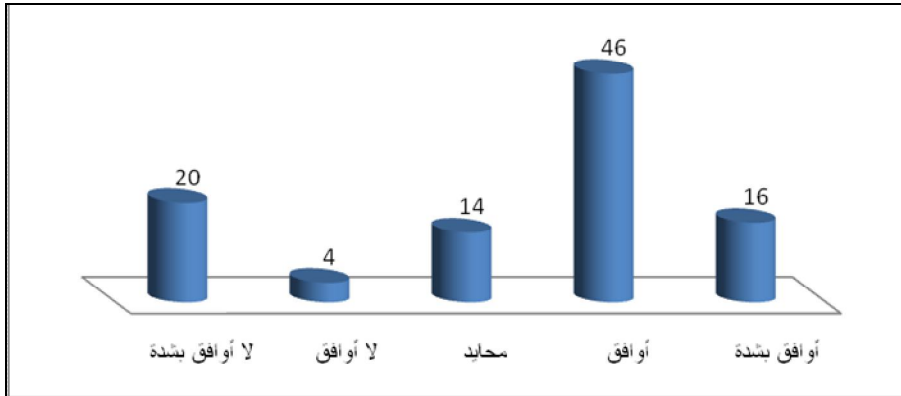
كفاءة التأجير التمويلي كصيغة تمويلية ترجع إلي نوع السياسة المحاسبية المستخدمة

النسبة	التكرار	العبارة
16,0	8	أوافق بشدة
46,0	23	أوافق
14,0	7	محايد
4,0	2	لا أوافق
20,0	10	لا أوافق بشدة
100	50	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الاستبيان، 2014م.

### شكل رقم (6/3/3)

كفاءة التأجير التمويلي كصيغة تمويلية ترجع إلي نوع السياسة المحاسبية المستخدمة



المصدر: إعداد الباحث من بيانات الاستبيان، 2014م.

يلاحظ هنالك تباين بين سياسة التأجير التمويلي في النظام التقليدي والنظام الإسلامي، حيث بلغت قيمة الموافقة أعلى نسبة وحقت 46% بينما تلتها لا أوافق بشدة وحقت ما نسبته 20% ثم الفئة لا أوافق بشدة (16%) ثم محايد بما نسبته (14%) واخيراً لم تحقق لا أوافق سوى 4%. وهذا ما يؤكد صدق وصحة الفرضية.

العبرة السابعة: كفاءة التأجير التمويلي تعزى إلى كفاءة السياسة المحاسبية المستخدمة.

### جدول رقم (7/3/3)

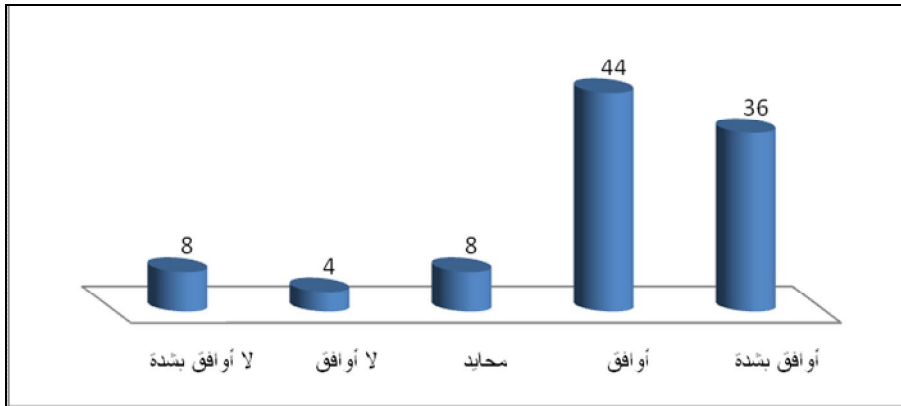
كفاءة التأجير التمويلي تعزى إلى كفاءة السياسة المحاسبية المستخدمة

العبارة	التكرار	النسبة
أوافق بشدة	18	36,0
أوافق	22	44,0
محايد	4	8,0
لا أوافق	2	4,0
لا أوافق بشدة	4	8,0
المجموع	50	100

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الاستبيان، 2014م.

### شكل رقم (7/3/3)

كفاءة التأجير التمويلي تعزى إلى كفاءة السياسة المحاسبية المستخدمة



المصدر: إعداد الباحث من بيانات الاستبيان، 2014م.

يلاحظ أثر التباين بين المنهج التقليدي والمنهج الإسلامي في صيغة التأجير التمويلي مما يؤثر على حركة القيد والسجل والرصد المحاسبي وقد اتضح ذلك من خلال إجابات أفراد العينة حيث حققت النسبة أوافق على أعلى تكرارات بلغت 44% تليها الفئة اوافق بشدة بنسبة 36% بينما تساوت الفئتان محايد ولا أوافق بشدة بما نسبته 8%، ولم تحقق لا أوافق أكثر من 4%. وهذا ما يؤكد صحة ما ذهبنا إليها.

العبرة الثامنة: العمل بالتأجير التمويلي يساهم في فرص التوسع وتنوع السلع للمؤجر والمستأجر

جدول رقم (8/3/3)

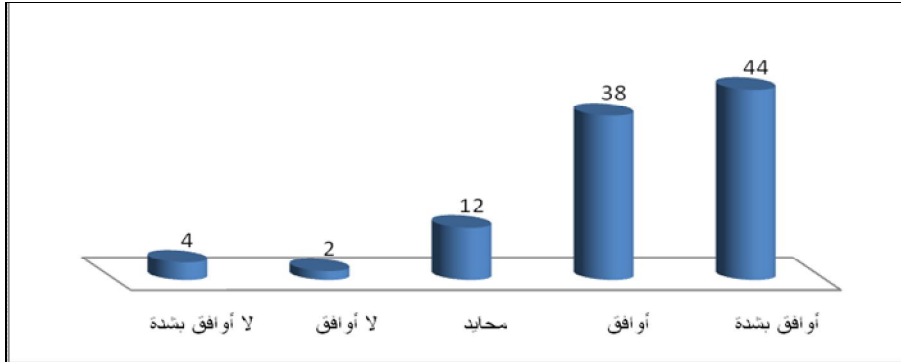
العمل بالتأجير التمويلي يساهم في فرص التوسع وتنوع السلع للمؤجر والمستأجر

النسبة	التكرار	العبرة
44,0	22	أوافق بشدة
38,0	19	أوافق
12,0	6	محايد
2,0	1	لا أوافق
4,0	2	لا أوافق بشدة
100	50	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الاستبيان، 2014م.

شكل رقم (8/3/3)

العمل بالتأجير التمويلي يساهم في فرص التوسع وتنوع السلع للمؤجر والمستأجر



المصدر: إعداد الباحث من بيانات الاستبيان، 2014م.

يلاحظ أن صيغة التأجير التمويلي توفر فرص لشركات التأجير بزيادة درجة توزيع المنتجات للمستأجرين. حيث أجاب بأوافق بشدة ما نسبته 44% وهي أعلى نسبة تليها أوافق بنسبة 38% ثم محايد بما نسبته 12% وهذه نسبة موافقة شديدة بينما لا أوافق بشدة 4% ثم لا أوافق حصلت على 2%. وهذا ما يؤكد صحة الفرضية.

العبرة التاسعة: المعيار المحاسبي لصيغة التأجير التمويلي يساعد في شفافية تطبيق التأجير التمويلي.

### جدول رقم (9/3/3)

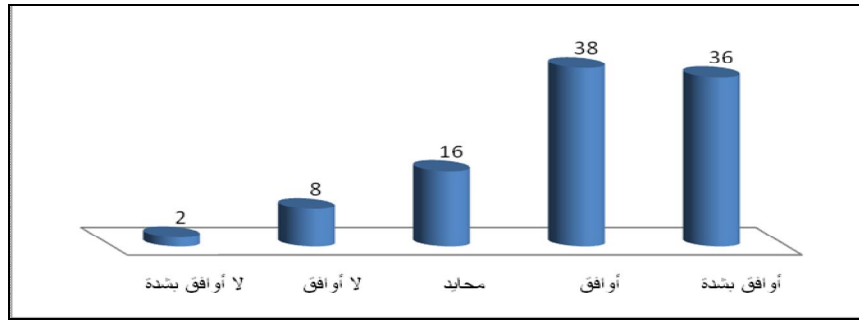
العمل بالتأجير التمويلي يساهم في فرص التوسع وتنوع السلع للمؤجر والمستأجر

العبرة	التكرار	النسبة
أوافق بشدة	18	36,0
أوافق	19	38,0
محايد	8	16,0
لا أوافق	4	8,0
لا أوافق بشدة	1	2,0
المجموع	50	100

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الاستبيان، 2014م.

### شكل رقم (9/3/3)

العمل بالتأجير التمويلي يساهم في فرص التوسع وتنوع السلع للمؤجر والمستأجر



المصدر: إعداد الباحث من بيانات الاستبيان، 2014م.

من الجدول والشكل أعلاه يتضح أن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن (العمل بالتأجير التمويلي يساهم في فرص التوسع وتنوع السلع للمؤجر والمستأجر) حيث حققت الفئة أوافق ما نسبته (38%) ثم تليها بنسبة مقاربة أوافق بشدة بما نسبته (36%) وتأتي في المرتبة الثالثة حيث الترتيب الفئة محايد بما نسبته (16%) ثم الفئة لا أوافق بما نسبته (8%) وأخيراً لا أوافق بشدة. وهذا ما يؤكد وجود علاقة ذات دلالة إحصائية تؤكد صحة الفرضية.

العبرة العاشرة: التأجير التمويلي يساعد في كفاءة حجم تشغيل المنتجات.

### جدول رقم (10/3/3)

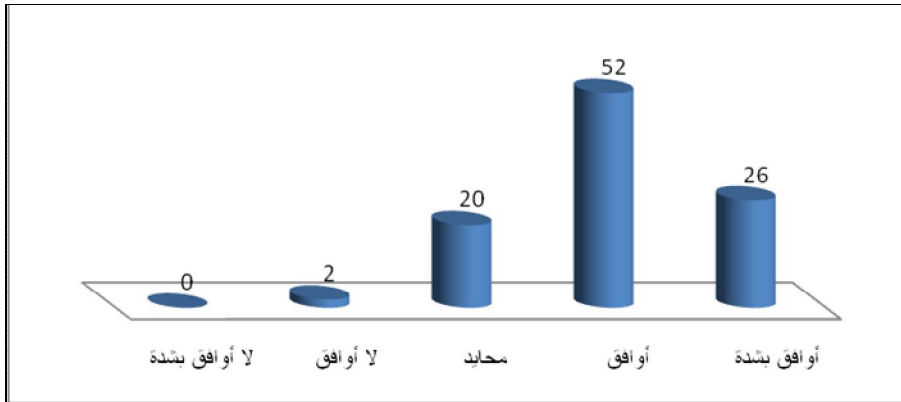
التأجير التمويلي يساعد في كفاءة حجم تشغيل المنتجات

النسبة	التكرار	العبرة
26,0	13	أوافق بشدة
52,0	26	أوافق
20,0	10	محايد
2,0	1	لا أوافق
0,0	0	لا أوافق بشدة
100	50	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الاستبيان، 2014م.

### شكل رقم (10/3/3)

التأجير التمويلي يساعد في كفاءة حجم تشغيل المنتجات



المصدر: إعداد الباحث من بيانات الاستبيان، 2014م.

يلاحظ من الجدول والشكل أعلاه أن التأجير التمويلي ساعد المستأجرين في زيادة حجم التشغيل وامتلاكهم منتجات تشغيلية، كما أشارت نسبة مقدرة تبلغ 52% من حجم العينة على الموافقة، ثم تليها الفئة أوافق بشدة بما نسبته (26%) ثم الفئة محايد بما نسبته (20%) وأخيراً الفئتين لا أوافق ولا أوافق بشدة بنسبة ضعيفة، وهذا ما يؤكد وجود علاقة إحصائية تثبت صحة الفرضية.

العبارة الحادية عشر: العمل بالتأجير التمويلي يساهم في فرص التوسع وتنويع السلع للمؤجر والمستأجر

### جدول رقم (11/3/3)

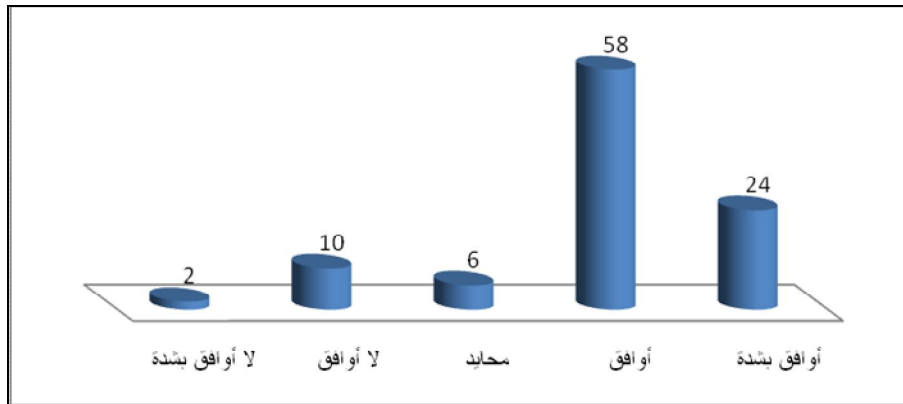
العمل بالتأجير التمويلي يساهم في فرص التوسع وتنويع السلع للمؤجر والمستأجر

النسبة	التكرار	العبارة
24,0	12	أوافق بشدة
58,0	29	أوافق
6,0	3	محايد
10,0	5	لا أوافق
2,0	1	لا أوافق بشدة
100	50	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الاستبيان، 2014م.

### شكل رقم (11/3/3)

العمل بالتأجير التمويلي يساهم في فرص التوسع وتنويع السلع للمؤجر والمستأجر



المصدر: إعداد الباحث من بيانات الاستبيان، 2014م.

يلاحظ من الجدول والشكل أعلاه أن صيغة التأجير التمويلي هي الصيغة المثلى في زيادة حجم التبادل بين المؤجر والمستأجر سواء كان في المنفعة أو في التملك، ما أكدت نسبة أوافق العالية التي أشار إليه غالبية أفراد العينة حيث بلغت 58% ثم تليها الفئة أوافق بشدة بما نسبته (25%) ثم الفئة لا أوافق بما نسبته (10%) ما يؤكد صحة الفرضية.

العبرة الثانية عشر: تطور صيغة التأجير التمويلي يؤدي إلي زيادة موارد الشركة.

### جدول رقم (12/3/3)

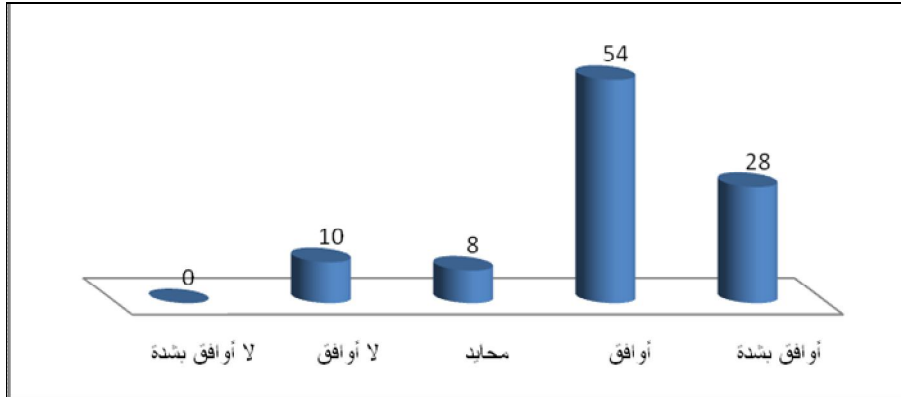
تطور صيغة التأجير التمويلي يؤدي إلي زيادة موارد الشركة

العبرة	التكرار	النسبة
أوافق بشدة	14	28,0
أوافق	27	54,0
محايد	4	8,0
لا أوافق	5	10,0
لا أوافق بشدة	0	0,0
المجموع	50	100

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الاستبيان، 2014م.

### شكل رقم (12/3/3)

تطور صيغة التأجير التمويلي يؤدي إلي زيادة موارد الشركة



المصدر: إعداد الباحث من بيانات الاستبيان، 2014م.

يلاحظ أن موارد الشركات تعتمد اعتماد مباشر على حجم التوزيع للمنتجات مما يزيد حجم الموارد، كما قدرت العينة ما نسبته 54% وافقوا على ذلك بينما وافق بشدة ما نسبته 28% فيما لا أوافق ما نسبته 10% ثم تليها محايد بما نسبته 8% واخيراً لا أوافق بشدة لم تحقق أكثر من 0% وهذا ما يؤكد ما جاءت به الفرضية.

العبرة الثالثة عشر: العمل بالتأجير التمويلي يحافظ على سيولة الشركة.

جدول رقم (13/3/3)

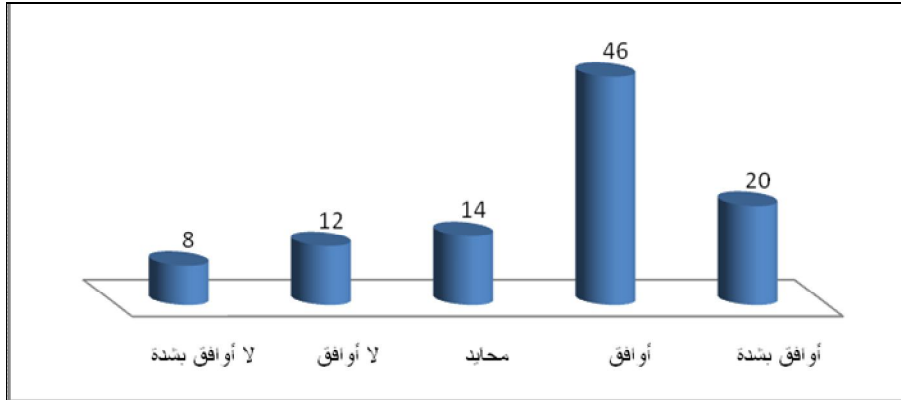
العمل بالتأجير التمويلي يحافظ على سيولة الشركة

النسبة	التكرار	العبرة
20,0	10	أوافق بشدة
46,0	23	أوافق
14,0	7	محايد
12,0	6	لا أوافق
8,0	4	لا أوافق بشدة
100	50	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الاستبيان، 2014م.

شكل رقم (13/3/3)

العمل بالتأجير التمويلي يحافظ على سيولة الشركة



المصدر: إعداد الباحث من بيانات الاستبيان، 2014م.

يلاحظ أن العمل بصيغة التأجير التمويلي يوفر هوامش وأقساط تسهم في حجم سيولة الشركة كما قدرت العينة 46% ثم تليها الفئة أوافق بشدة بما نسبته 20% ثم الفئة محايد بما نسبته (14%) تليها لا أوافق بما نسبته (12%) ثم أخيراً لا أوافق بشدة بما نسبته (8%) وهذا ما يؤكد صحة ما جاء في الفرضية.



العبارة الرابعة عشر: العمل بالتأجير التمويلي يقلل من مخاطر التشغيل.

جدول رقم (14/3/3)

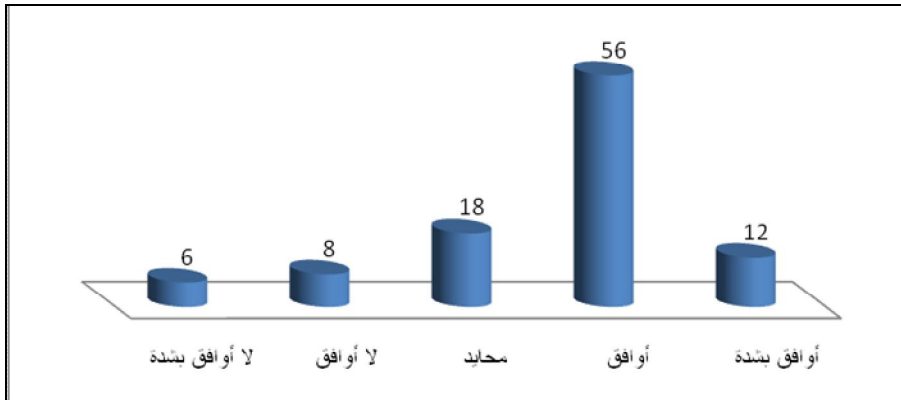
العمل بالتأجير التمويلي يحافظ على سيولة الشركة

النسبة	التكرار	العبارة
12,0	6	أوافق بشدة
56,0	28	أوافق
18,0	9	محايد
8,0	4	لا أوافق
6,0	3	لا أوافق بشدة
100	50	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الاستبيان، 2014م.

شكل رقم (14/3/3)

العمل بالتأجير التمويلي يقلل من مخاطر التشغيل



المصدر: إعداد الباحث من بيانات الاستبيان، 2014م.

يلاحظ من الجدول والشكل أعلاه أن العمل بالتأجير التمويلي يقلل من مخاطر التشغيل حسب ما جاء في أعلى عدد تكرارات أوافق حيث بلغ %56 ثم الفئة محايد بما نسبته (%18) ثم تليها الفئة الإيجابية أوافق بشدة بما نسبته (%12) ولم توافق الفئة لا أوافق بأكثر من نسبة (%8) ثم تليها أخيراً لفئة (لا أوافق بشدة بما نسبته (%6)).

العبارة الخامسة عشر: التملك بالتأجير التمويلي يدعم قدرة الشركات على تكملة احتياجاتها التشغيلية للإنتاج

جدول رقم (15/3/3)

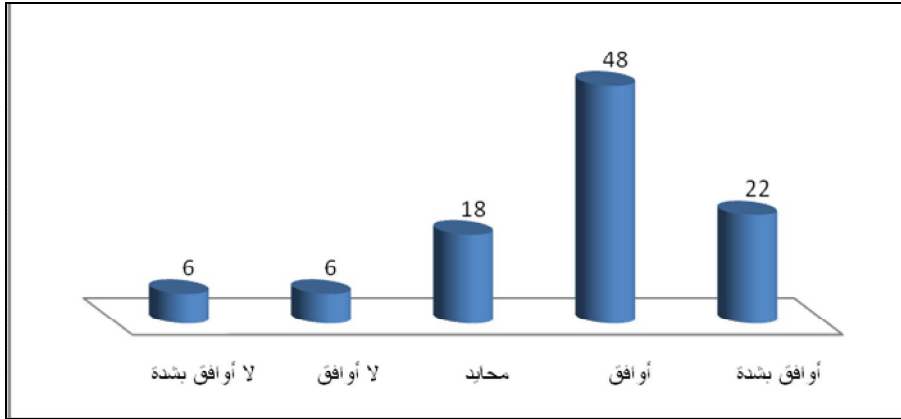
التملك بالتأجير التمويلي يدعم قدرة الشركات على تكملة احتياجاتها التشغيلية للإنتاج

العبارة	التكرار	النسبة
أوافق بشدة	11	22,0
أوافق	24	48,0
محايد	9	18,0
لا أوافق	3	6,0
لا أوافق بشدة	3	6,0
المجموع	50	100

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الاستبيان، 2014م.

شكل رقم (15/3/3)

التملك بالتأجير التمويلي يدعم قدرة الشركات على تكملة احتياجاتها التشغيلية للإنتاج



المصدر: إعداد الباحث من بيانات الاستبيان، 2014م.

يلاحظ من الجدول والشكل أعلاه أن الشركات المستأجرة يمكنها أن تعزز تفعيل نشاطها من خلال استثمار منتجات إنتاجية تزيد من حجم إنتاجه من شركات أخرى وهذا حسب ما جاءت به نسبة أوافق حيث حققت (48%) ثم تأتيها الفئة أوافق بشدة بما نسبته (22%) ثم الفئة محايد ولا أوافق بشدة بما نسبته (18%) هذا ما يؤكد صحة ما ذهبت إليه الفرضية.

العبارة السادسة عشر: التعثر في مشتقة التأجير التمويلي يواجه خطر أمان نظام  
تخطيط عقد مشتقة التأجير التمويلي.

### جدول رقم (16/3/3)

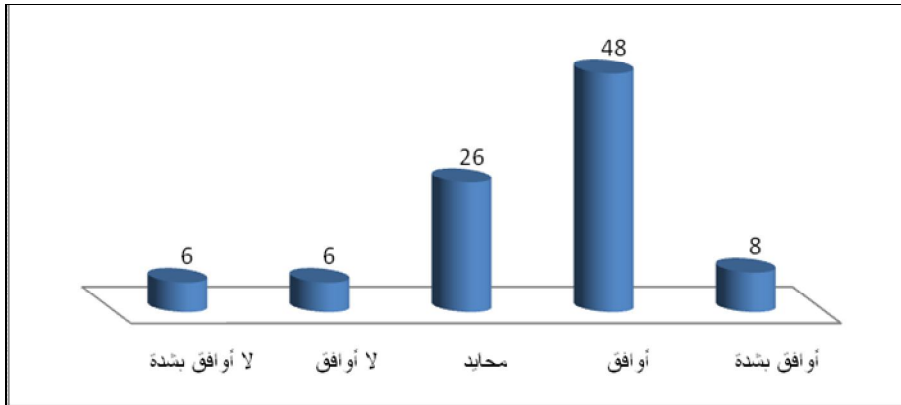
التعثر في مشتقة التأجير التمويلي يواجه خطر أمان نظام تخطيط عقد مشتقة التأجير التمويلي

العبارة	التكرار	النسبة
أوافق بشدة	4	8,0
أوافق	24	48,0
محايد	13	26,0
لا أوافق	3	6,0
لا أوافق بشدة	3	6,0
المجموع	50	100

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الاستبيان، 2014م.

### شكل رقم (16/3/3)

التعثر في مشتقة التأجير التمويلي يواجه خطر أمان نظام تخطيط عقد مشتقة التأجير التمويلي



المصدر: إعداد الباحث من بيانات الاستبيان، 2014م.

يلاحظ من الجدول والشكل أعلاه أن غالبية أفراد عينة الدراسة قد أجابوا بـ(أوافق) على (التعثر في مشتقة التأجير التمويلي يواجه خطر أمان نظام تخطيط عقد مشتقة التأجير التمويلي) بما نسبته (48%) ثم تليها الفئة محايد بما نسبته (26%) ثم الفئة أوافق بشدة (8%) وأخيراً تساوت الفئة السلبية لا أوافق ولا أوافق بشدة بعدد ما نسبته 6% وهذا ما يؤكد صحة الفرضية بعد التثبت من اكتمالها.

العبارة السابعة عشر: مشتقة التأجير التمويلي هي الصيغة الوحيدة التي تعمل على قيود محاسبية مباشرة في المركز المالي وحساب الأرباح والخسائر.

### جدول رقم (17/3/3)

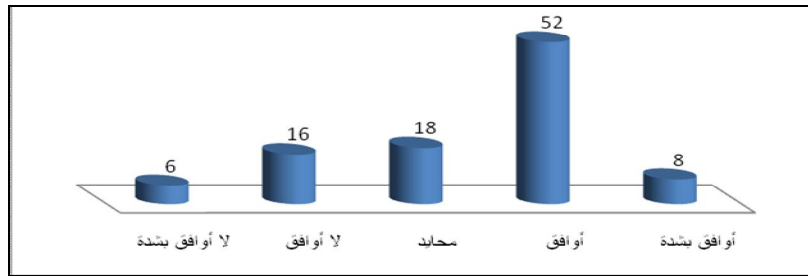
مشتقة التأجير التمويلي هي الصيغة الوحيدة التي تعمل على قيود محاسبية مباشرة في المركز المالي وحساب الأرباح والخسائر

النسبة	التكرار	العبارة
8,0	4	أوافق بشدة
52,0	26	أوافق
18,0	9	محايد
16,0	8	لا أوافق
6,0	3	لا أوافق بشدة
100	50	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الاستبيان، 2014م.

### شكل رقم (17/3/3)

مشتقة التأجير التمويلي هي الصيغة الوحيدة التي تعمل على قيود محاسبية مباشرة في المركز المالي وحساب الأرباح والخسائر



المصدر: إعداد الباحث من بيانات الاستبيان، 2014م.

يلاحظ من الجدول والشكل أعلاه أن صيغة التأجير التمويلي سواء كانت في المنهج الإسلامي أو التقليدي تحقق درجة مستندية متقاربة بينما تختلف في بعض حركة القيد والرصد والتسجيل حيث حققت الفئة أوافق ما نسبت (52%) ثم تليها الفئة محايد بما نسبته (18%) ثم الفئة أوافق بشدة بما نسبته (8%) وأخيرا لا أوافق بشدة بما نسبته (6%) وهذا ما يؤكد أنه (مشتقة التأجير التمويلي هي الصيغة الوحيدة التي تعمل على قيود محاسبية مباشرة في المركز المالي وحساب الأرباح والخسائر).

العبارة الثامنة عشر: مشتقة التأجير التمويلي ذات دورة مستندية متعددة باستقلال عقد التأجير من عقد التملك.

جدول رقم (18/3/3)

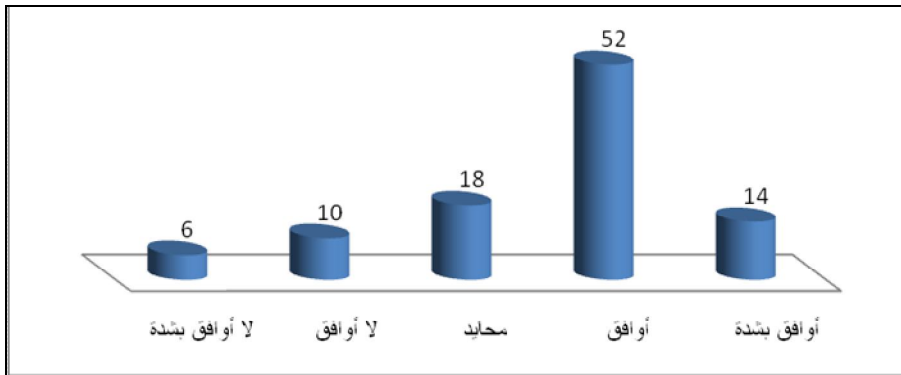
مشتقة التأجير التمويلي ذات دورة مستندية متعددة باستقلال عقد التأجير من عقد التملك

العبارة	التكرار	النسبة
أوافق بشدة	7	14,0
أوافق	26	52,0
محايد	9	18,0
لا أوافق	5	10,0
لا أوافق بشدة	3	6,0
المجموع	50	100

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الاستبيان، 2014م.

شكل رقم (18/3/3)

مشتقة التأجير التمويلي ذات دورة مستندية متعددة باستقلال عقد التأجير من عقد التملك



المصدر: إعداد الباحث من بيانات الاستبيان، 2014م.

يلاحظ من الجدول والشكل أعلاه أن غالبية أفراد العينة اختاروا أوافق بما نسبته (52%) على أنه (مشتقة التأجير التمويلي ذات دورة مستندية متعددة باستقلال عقد التأجير من عقد التملك) كما اختار الفئة محايد ما نسبته (18) ثم أوافق بشدة بما نسبته (14%) ثملا أوافق بما نسبته (10%) وأخيراً لا أوافق بشدة ما نسبته (6%) وهذا ما يؤكد أن صيغة التأجير التمويلي هي صيغة تحتوى على أكثر من عقد وتتميز بأنها عقود مرنة للأطراف المؤجر والمستأجر.

العبارة التاسعة عشر: مشتقة التأجير التمويلي ذات قيود تؤثر على الأستاذ المساعد للطرفين المؤجر والمستأجر.

جدول رقم (19/3/3)

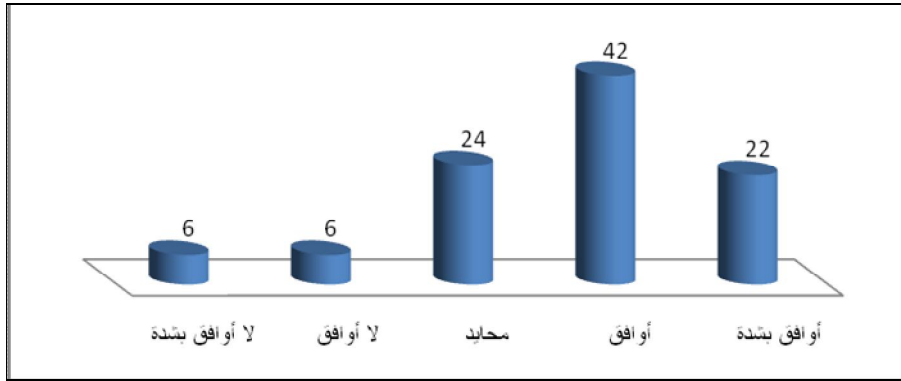
مشتقة التأجير التمويلي ذات دورة مستندية متعددة باستقلال عقد التأجير من عقد التملك

العبارة	التكرار	النسبة
أوافق بشدة	11	22,0
أوافق	21	42,0
محايد	12	24,0
لا أوافق	3	6,0
لا أوافق بشدة	3	6,0
المجموع	50	100

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الاستبيان، 2014م.

شكل رقم (19/3/3)

مشتقة التأجير التمويلي ذات قيود تؤثر على الأستاذ المساعد للطرفين المؤجر والمستأجر



المصدر: إعداد الباحث من بيانات الاستبيان، 2014م.

يلاحظ من الجدول والشكل أعلاه أن غالبية أفراد العينة أختاروا أوافق بما نسبته 42% على أن (مشتقة التأجير التمويلي ذات قيود تؤثر على الأستاذ المساعد للطرفين المؤجر والمستأجر) هذا ما يؤكد أن صيغة التأجير التمويلي تؤثر في حسابات كل الأطراف على الأستاذ المساعد كما قدرت بنسبة 42% من حجم العينة.

العبارة العشرون: مشتقة التأجير التمويلي ذات قيود محاسبية تؤثر على المستأجر باعتبارها إضافة أصل جديد.

### جدول رقم (20/3/3)

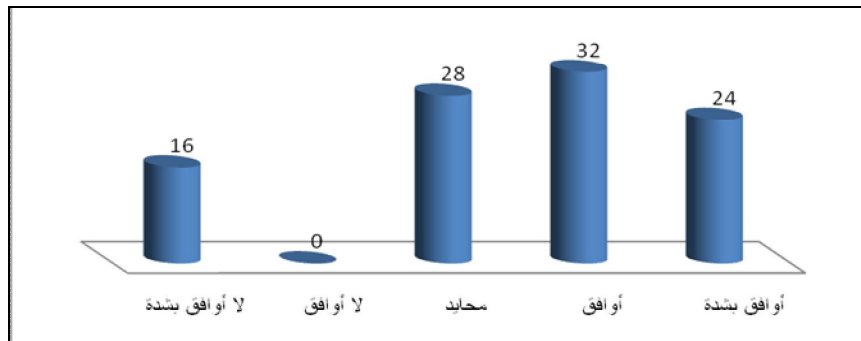
مشتقة التأجير التمويلي ذات دورة مستندية متعددة باستقلال عقد التأجير من عقد التملك

العبارة	التكرار	النسبة
أوافق بشدة	12	24,0
أوافق	16	32,0
محايد	14	28,0
لا أوافق	0	0,0
لا أوافق بشدة	8	16,0
المجموع	50	100

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الاستبيان، 2014م.

### شكل رقم (20/3/3)

مشتقة التأجير التمويلي ذات قيود محاسبية تؤثر على المستأجر باعتبارها إضافة أصل جديد



المصدر: إعداد الباحث من بيانات الاستبيان، 2014م.

يلاحظ من الجدول والشكل أعلاه أن غالبية أفراد العينة اختاروا الإجابة أوافق بما نسبته (32%) على الفرضية التي تقول (مشتقة التأجير التمويلي ذات قيود محاسبية تؤثر على المستأجر باعتبارها إضافة أصل جديد) ثم تليها الفئة محايد بمانسبته (28%) ثم الفئة أوافق بشدة بما نسبته (24%) ثم الفئة لا أوافق بشدة، ما نسبته (16%) أن صيغة التأجير التمويلي تحقق فرصة إضافة أصل في ميزانية المستأجر بدوت أن يدفع كامل القيمة.

العبارة الحادية والعشرون: مشتقة التأجير التمويلي ذات قيود محاسبية تؤثر على المؤجر على مستوى إهلاك الأصل بمقدار تحصيل الأقساط.

### جدول رقم (21/3/3)

مشتقة التأجير التمويلي ذات قيود محاسبية

تؤثر على المؤجر على مستوى إهلاك الأصل بمقدار تحصيل الأقساط

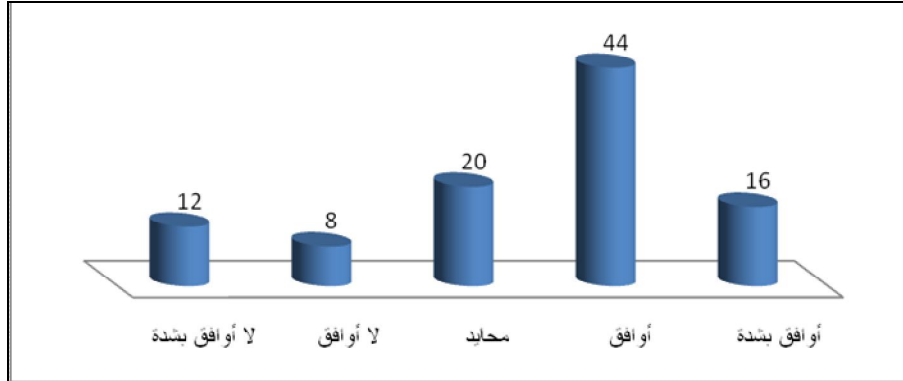
العبارة	التكرار	النسبة
أوافق بشدة	8	16,0
أوافق	22	44,0
محايد	10	20,0
لا أوافق	4	8,0
لا أوافق بشدة	6	12,0
المجموع	50	100

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الاستبيان، 2014م.

### شكل رقم (21/3/3)

مشتقة التأجير التمويلي ذات قيود محاسبية

تؤثر على المؤجر على مستوى إهلاك الأصل بمقدار تحصيل الأقساط



المصدر: إعداد الباحث من بيانات الاستبيان، 2014م.

يلاحظ من الشكل والجدول أعلاه أن (مشتقة التأجير التمويلي ذات قيود محاسبية تؤثر على المؤجر على مستوى إهلاك الأصل بمقدار تحصيل الأقساط) بما نسبته 44% ثم تليها الفئة محايد بنسبة (28%) أن صيغة التأجير التمويلي تحدد نموذج حديث لمعايير إهلاك الأصل بالنسبة للمستأجر من خلال حجم الأقساط على الفترة.



العبرة الثانية والعشرون: مشتقة التأجير التمويلي ذات قيود محاسبية للمؤجر تشمل جانب الميزانية للأصول والخصوم وحساب الأرباح والخسائر معاً.

#### جدول رقم (22/3/3)

مشتقة التأجير التمويلي ذات قيود محاسبية للمؤجر

تشمل جانب الميزانية للأصول والخصوم وحساب الأرباح والخسائر معاً

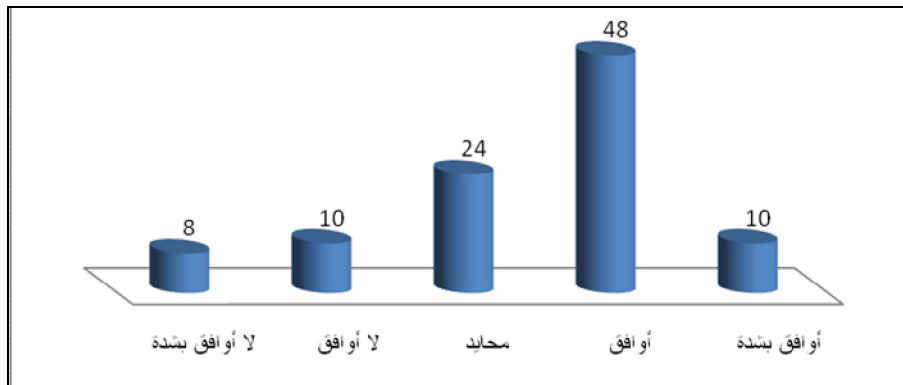
النسبة	التكرار	العبرة
10,0	5	أوافق بشدة
48,0	24	أوافق
24,0	12	محايد
10,0	5	لا أوافق
8,0	4	لا أوافق بشدة
100	50	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الاستبيان، 2014م.

#### شكل رقم (22/3/3)

مشتقة التأجير التمويلي ذات قيود محاسبية للمؤجر

تشمل جانب الميزانية للأصول والخصوم وحساب الأرباح والخسائر معاً



المصدر: إعداد الباحث من بيانات الاستبيان، 2014م.

يلاحظ من الجدول والشكل أعلاه أن غالبية أفراد العينة أختاروا الإجابة أوافق، (مشتقة التأجير التمويلي ذات قيود محاسبية للمؤجر تشمل جانب الميزانية للأصول والخصوم وحساب الأرباح والخسائر معاً) أن صيغة التأجير التمويلي تحقق دورة محاسبية ومالية على مستوى الخصوم والأصول وحساب الأرباح والخسائر.

العبرة الثالثة والعشرون: مشتقة التأجير أكثر الصيغ تحقق التنمية.

جدول رقم (23/3/3)

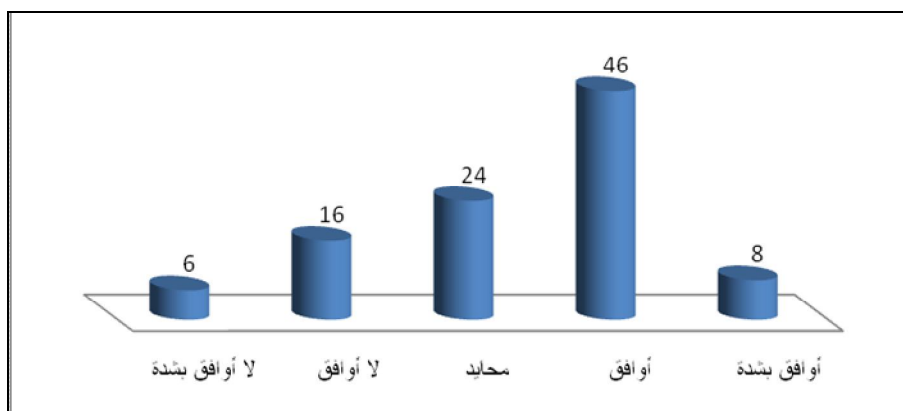
مشتقة التأجير أكثر الصيغ تحقق التنمية

العبرة	التكرار	النسبة
أوافق بشدة	4	8,0
أوافق	23	46,0
محايد	12	24,0
لا أوافق	8	16,0
لا أوافق بشدة	3	6,0
المجموع	50	100

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الاستبيان، 2014م.

شكل رقم (23/3/3)

مشتقة التأجير أكثر الصيغ تحقق التنمية



المصدر: إعداد الباحث من بيانات الاستبيان، 2014م.

يلاحظ الجدول والشكل أعلاه يتضح أن غالبية أفراد العينة اختاروا الإجابة أوافق على أن (مشتقة التأجير أكثر الصيغ تحقق التنمية) حيث حققت (46%) ما ورد في الفرضية ثم تليها الفئة محايد بما نسبته 16% ثم الفئة أوافق بشدة بما نسبته (8) أن صيغة التأجير التمويلي تفتح فرص لزيادة حجم الإنتاج بزيادة المقدرة التشغيلية من خلال توفير المدخلات وسعة حجم التشغيل بإضافة آليات ومعدات تشغيلية.

العبارة الرابعة والعشرون: مشتقة التأجير التمويلي من الصيغ التي تقارب بين ميزانية المؤجر والمستأجر.

### جدول رقم (24/3/3)

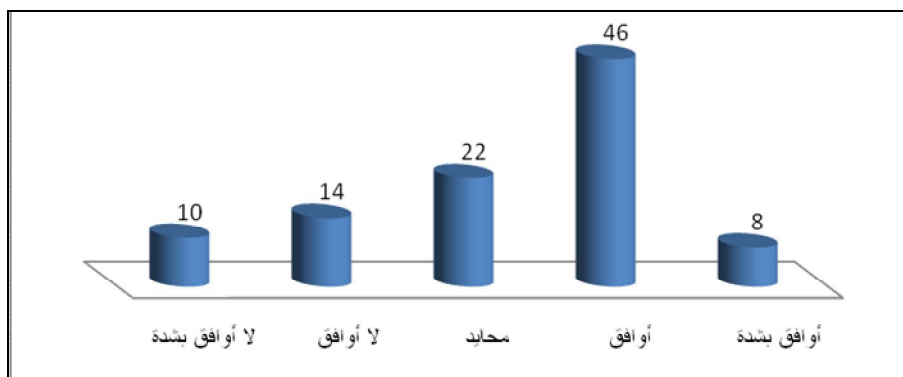
مشتقة التأجير التمويلي من الصيغ التي تقارب بين ميزانية المؤجر والمستأجر

العبارة	التكرار	النسبة
أوافق بشدة	4	8,0
أوافق	23	46,0
محايد	11	22,0
لا أوافق	7	14,0
لا أوافق بشدة	5	10,0
المجموع	50	100

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الاستبيان، 2014م.

### شكل رقم (24/3/3)

مشتقة التأجير التمويلي من الصيغ التي تقارب بين ميزانية المؤجر والمستأجر



المصدر: إعداد الباحث من بيانات الاستبيان، 2014م.

يلاحظ من الجدول والشكل إعلان أن غالبية أفراد العينة اختاروا (أوافق) بما نسبته (46) ثم تليها الفئة محايد ما نسبته (22) ثم الفئة لا أوافق بما نسبته (14%) ثم تليها الفئة لا أوافق بشدة بما نسبته (10) وأخيراً أن عندهم دليل وهذا ما يؤيد أن صيغة التأجير التمويلي تصيف قيود محاسبية في ميزانية المستأجر والمؤجر بنسب متفاوتة دلت على ذلك التساوي في حجم العينة.

العبرة الخامسة والعشرون: تقاس كفاءة مشتقة التأجير التمويلي بإجمالي حجم الأقساط المحققة على إجمالي قيمة هذه الأصول التاريخية.

جدول رقم (25/3/3)

تقاس كفاءة مشتقة التأجير التمويلي

بإجمالي حجم الأقساط المحققة على إجمالي قيمة هذه الأصول التاريخية

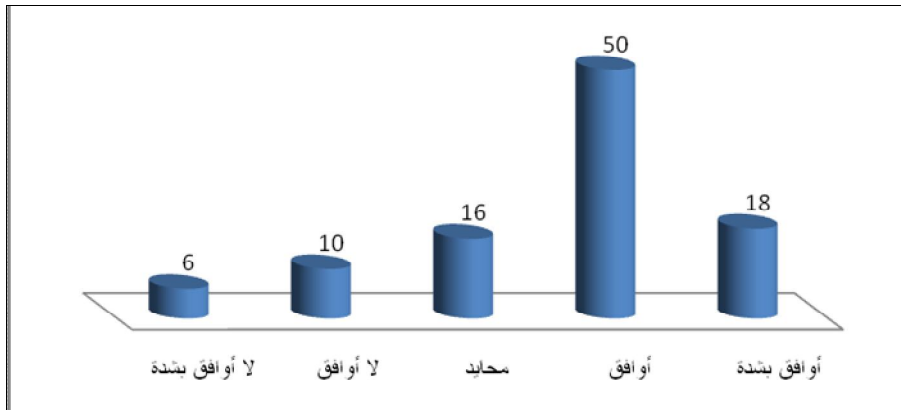
النسبة	التكرار	العبرة
18,0	9	أوافق بشدة
50,0	25	أوافق
16,0	8	محايد
10,0	5	لا أوافق
6,0	3	لا أوافق بشدة
100	50	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الاستبيان، 2014م.

شكل رقم (25/3/3)

تقاس كفاءة مشتقة التأجير التمويلي

بإجمالي حجم الأقساط المحققة على إجمالي قيمة هذه الأصول التاريخية



المصدر: إعداد الباحث من بيانات الاستبيان، 2014م.

يلاحظ أن صيغة التأجير التمويلي تسهم في توفير هوامش أرباح للمؤجر وعائد تشغيل للمستأجر بالإضافة إلي توزيع أعباء الأصل وخاصة في الأصول الثابتة كما دلت على ذلك نسبة العينة التي بلغت 80% من حجم العينة.

العبارة السادسة والعشرون: تقاس كفاءة مشتقة التأجير التمويلي بين حجم العائد على إجمالي قيمة الأصول المؤجرة.

جدول رقم (26/3/3)

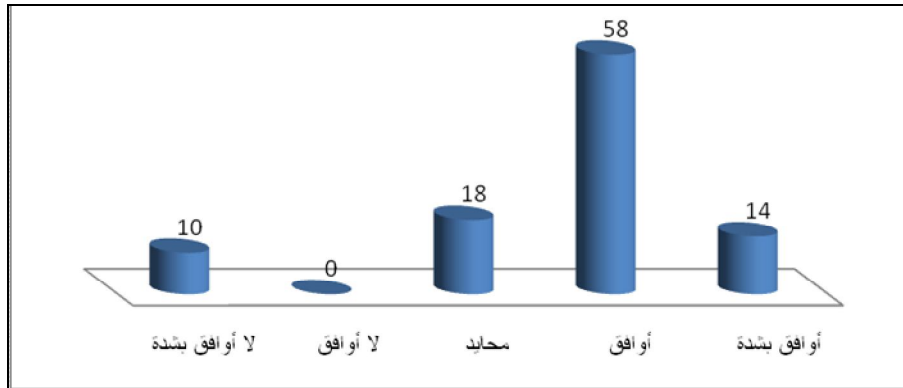
تقاس كفاءة مشتقة التأجير التمويلي بين حجم العائد على إجمالي قيمة الأصول المؤجرة

النسبة	التكرار	العبارة
14,0	7	أوافق بشدة
58,0	29	أوافق
18,0	9	محايد
0,0	0	لا أوافق
10,0	5	لا أوافق بشدة
100	50	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الاستبيان، 2014م.

شكل رقم (26/3/3)

تقاس كفاءة مشتقة التأجير التمويلي بين حجم العائد على إجمالي قيمة الأصول المؤجرة



المصدر: إعداد الباحث من بيانات الاستبيان، 2014م.

يلاحظ من الجدول والشكل أعلاه أن غالبية أفراد العينة اختاروا الإجابة أوافق، ثم تليها الفئة (18%) ثم الفئة أوافق بشدة بما نسبته (18%) ثم الفئة أوافق بشدة بما نسبته (15%) ثم أخيرا الفئة السلبية لا أوافق بشدة ولا أوافق (0%) وهذا ما يؤكد أن صيغة التأجير التمويلي تحدد معدل العائد بنسبة هوامش الأرباح علي قيمة الأصل.

العبرة السابعة والعشرون: الأقساط أوزان حقيقية وفقاً لطبيعة عمل الشركات ومركزها المالي

جدول رقم (27/3/3)

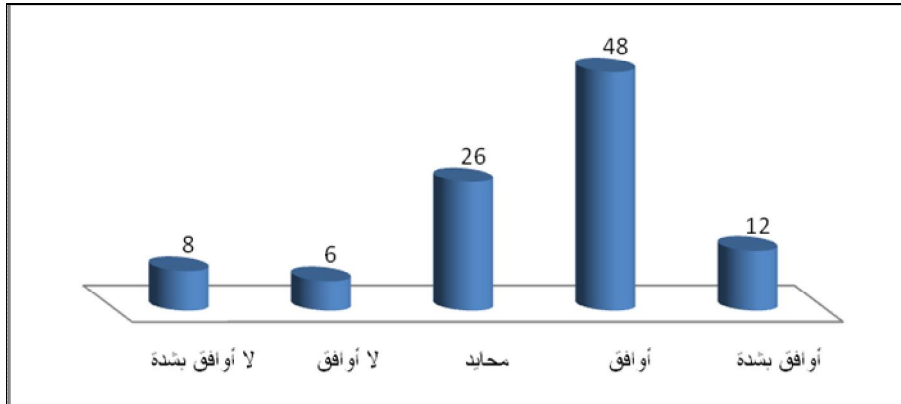
الأقساط أوزان حقيقية وفقاً لطبيعة عمل الشركات ومركزها المالي

النسبة	التكرار	العبرة
12,0	6	أوافق بشدة
48,0	24	أوافق
26,0	13	محايد
6,0	3	لا أوافق
8,0	4	لا أوافق بشدة
100	50	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الاستبيان، 2014م.

شكل رقم (27/3/3)

الأقساط أوزان حقيقية وفقاً لطبيعة عمل الشركات ومركزها المالي



المصدر: إعداد الباحث من بيانات الاستبيان، 2014م.

يلاحظ من الجدول والشكل أعلاه أن غالبية أفرا العنثة اختاروا الفئة أوافق على ما جاء (الأقساط أوزان حقيقية وفقاً لطبيعة عمل الشركات ومركزها المالي) حيث حققت ما نسبته (49%) ثم تليها (36%) ثم الفئة أوافق بشدة (12%) وأخيراً وليس آخراً لا أوافق بما نسبته (6%) ما يؤكد أنه بما نزل على أن صيغة التأجير التمويلي توزع أعباء القيمة التاريخية للأصل بين قيمة الأجرة والأقساط المنتهية بالتمليك.

العبرة الثامنة والعشرون: قياس معدل دوران الموارد يعتمد على حجم تحصيل الأقساط والانتهاء بالتملك.

### جدول رقم (28/3/3)

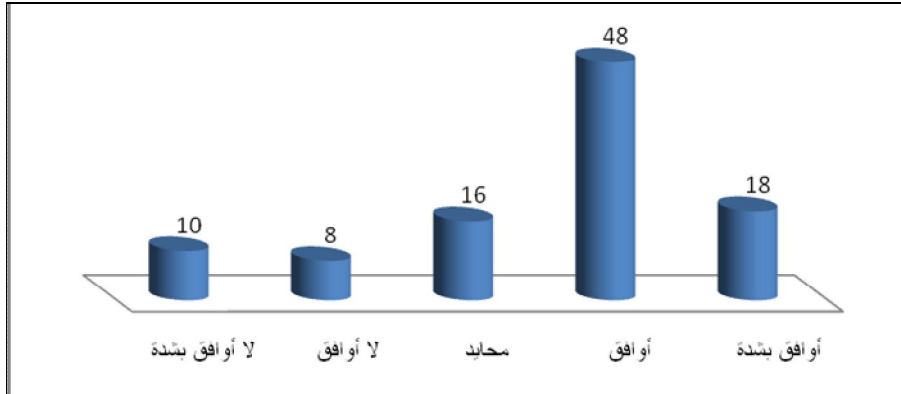
قياس معدل دوران الموارد يعتمد على حجم تحصيل الأقساط والانتهاء بالتملك

النسبة	التكرار	العبرة
18,0	9	أوافق بشدة
48,0	24	أوافق
16,0	8	محايد
8,0	4	لا أوافق
10,0	5	لا أوافق بشدة
100	50	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الاستبيان، 2014م.

### شكل رقم (28/3/3)

قياس معدل دوران الموارد يعتمد على حجم تحصيل الأقساط والانتهاء بالتملك



المصدر: إعداد الباحث من بيانات الاستبيان، 2014م.

يلاحظ من الجدول والشكل أعلاه أن غالبية أفراد العينة اختاروا الإجابة (أوافق) بما نسبته (48%) على السؤال (قياس معدل دوران الموارد يعتمد على حجم تحصيل الأقساط والانتهاء بالتملك) ثم تليها الفئة أوافق بشدة بما نسبته (18%) ثم الفئة محايد بـ(16%) ثم الفئة لا أوافق بشدة (10%) وأخيراً الفئة لا أوافق بما نسبته (8%).

العبارة التاسعة والعشرون: يقاس معدل دوران الموارد بإجمالي حجم المبيعات للمؤجر على إجمالي عدد الأصول المؤجرة في الفترة.

جدول رقم (29/3/3)

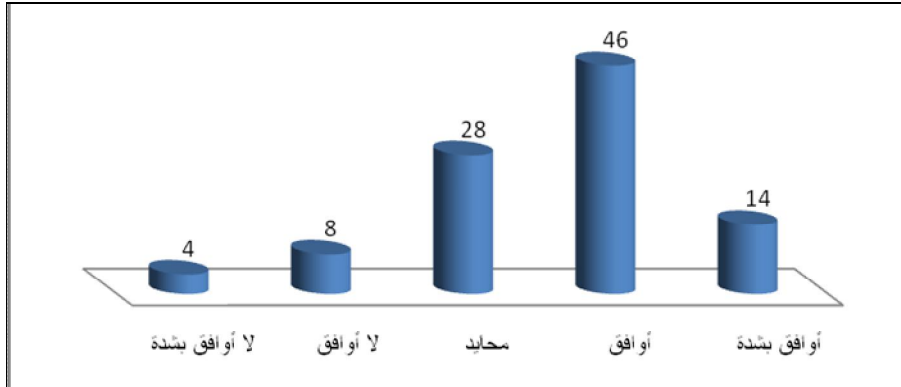
يقاس معدل دوران الموارد بإجمالي حجم المبيعات للمؤجر على إجمالي عدد الأصول المؤجرة في الفترة

العبارة	التكرار	النسبة
أوافق بشدة	7	14,0
أوافق	23	46,0
محايد	14	28,0
لا أوافق	4	8,0
لا أوافق بشدة	2	4,0
المجموع	50	100

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الاستبيان، 2014م.

شكل رقم (29/3/3)

يقاس معدل دوران الموارد بإجمالي حجم المبيعات للمؤجر على إجمالي عدد الأصول المؤجرة في الفترة



المصدر: إعداد الباحث من بيانات الاستبيان، 2014م.

يلاحظ من الجدول والشكل أعلاه إن غالبية أفراد العينة اختاروا الإجابة أوافق بما نسبته (46%) ثم تليها الفئة محايد بما نسبته (28%) ثم الفئة أوافق بشدة 14% ثملا أوافق بما نسبته (8%) وأخيراً لا أوافق بشدة بما نسبته (4%) وهذا ما يؤكد أن صيغة التأجير التمويلي تعبر عن مركز مالي لجميع منتجاتها سواء كان للمؤجر أو المستأجر كما قدرت بنسبة 85% من حجم العينة.



العبارة الثلاثون: يقاس معدل دوران الموارد بإجمالي الموارد المحققة خلال سنة مقابل إجمالي المنفذ من الأصول المؤجرة خلال تلك السنة.

### جدول رقم (30/3/3)

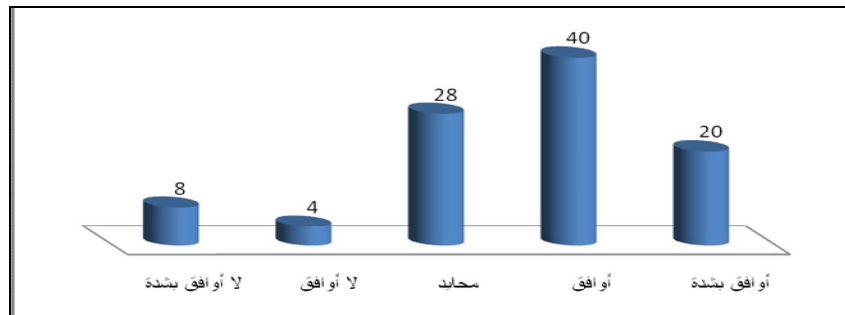
يقاس معدل دوران الموارد بإجمالي الموارد المحققة  
خلال سنة مقابل إجمالي المنفذ من الأصول المؤجرة خلال تلك السنة

النسبة	التكرار	العبارة
20,0	10	أوافق بشدة
40,0	20	أوافق
28,0	14	محايد
4,0	2	لا أوافق
8,0	4	لا أوافق بشدة
100	50	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الاستبيان، 2014م.

### شكل رقم (30/3/3)

يقاس معدل دوران الموارد بإجمالي الموارد المحققة  
خلال سنة مقابل إجمالي المنفذ من الأصول المؤجرة خلال تلك السنة



المصدر: إعداد الباحث من بيانات الاستبيان، 2014م.

يلاحظ من الجدول والشكل أعلاه أن غالبية أفراد العينة اختاروا الإجابة أوافق بما نسبته (40%) ثم تليها الفقرة محايد بما نسبته (28%) ثم الفئة أوافق بشدة (20%) ثم لا أوافق بما نسبته (8%) ما يؤكد أن صيغة التأجير التمويلي يمكن قياسها بأكثر من متغير مثل تأثير حجم المباع على قيمة المتحصل وكذلك أثر حجم تحصيل الأقساط والقدرة على تحقيق العائد.

العبرة الحادية والثلاثون: يقاس معدل دوران موارد المستأجر بإجمالي الأصول المستأجرة على إجمالي المنافع التي تحققت من الأصل خلال فترة زمنية معينة.

### جدول رقم (31/3/3)

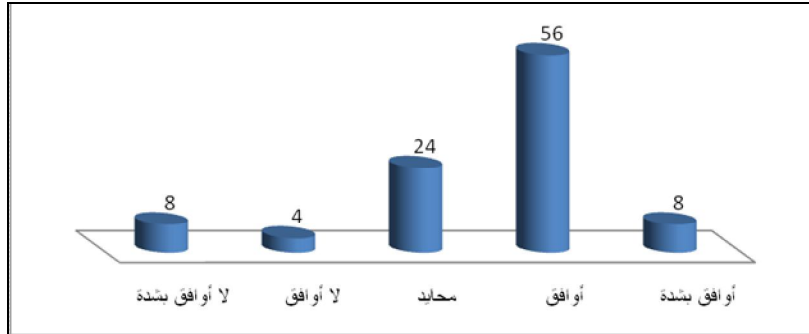
يقاس معدل دوران موارد المستأجر بإجمالي الأصول المستأجرة على إجمالي المنافع التي تحققت من الأصل خلال فترة زمنية معينة

النسبة	التكرار	العبرة
8,0	4	أوافق بشدة
56,0	28	أوافق
24,0	12	محايد
4,0	2	لا أوافق
8,0	4	لا أوافق بشدة
100	50	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الاستبيان، 2014م.

### شكل رقم (31/3/3)

يقاس معدل دوران موارد المستأجر بإجمالي الأصول المستأجرة على إجمالي المنافع التي تحققت من الأصل خلال فترة زمنية معينة



المصدر: إعداد الباحث من بيانات الاستبيان، 2014م.

يلاحظ من الجدول والشكل أعلاه أن أعلى نسبة كانت أوافق على أن (يقاس معدل دوران موارد المستأجر بإجمالي الأصول المستأجرة على إجمالي المنافع التي تحققت من الأصل خلال فترة زمنية معينة) حيث حققت (56%) تمثلها الفئة محايد بما نسبته (24%) ثم أوافق بشدة ولاأوافق بشدة بعدد (8%) ما يؤكد أن صيغة التأجير التمويلي توزع خدماتها المباشرة وغير المباشرة بين المؤجر والمستأجر في شكل خصوم وأصول مرئية وغير مرئية كما قدرت بنسبة 85% من حجم العينة.

العبارة الثانية والثلاثون: يقاس معدل دوران مدخرات المستأجر بأجمالي الأقساط المسددة على إجمالي الأقساط الكلية.

جدول رقم (32/3/3)

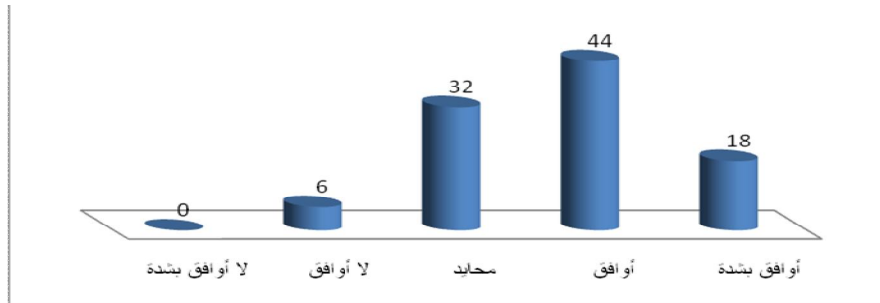
يقاس معدل دوران مدخرات المستأجر بأجمالي الأقساط المسددة على إجمالي الأقساط الكلية

العبارة	التكرار	النسبة
أوافق بشدة	9	18,0
أوافق	22	44,0
محايد	16	32,0
لا أوافق	3	6,0
لا أوافق بشدة	0	0,0
المجموع	50	100

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الاستبيان، 2014م.

شكل رقم (32/3/3)

يقاس معدل دوران مدخرات المستأجر بأجمالي الأقساط المسددة على إجمالي الأقساط الكلية



المصدر: إعداد الباحث من بيانات الاستبيان، 2014م.

يلاحظ من الجدول والشكل أعلاه أن غالبية أفرا العينة هم اختاروا أوافق بما نسبته 44% على أن (يقاس معدل دوران مدخرات المستأجر بأجمالي الأقساط المسددة على إجمالي الأقساط الكلية) ثم تليها الفئة محايد بما نسبته (32) ثم الفئة أوافق بشدة بما نسبته (18%) وهذا ما يؤكد بأن قيمة التأجير التمويلي تستوفى رضا المستأجر على رضا المؤجر لتحصيل الأقساط المخططة كما قدرت حجم العينة ما نسبته 93%.

### جدول رقم (33/3/3)

الوسط الحسابي والانحراف المعياري بالإضافة إلى درجات الحرية والقيمة الاحتمالية  
لاختبار مربع كآي لإجابات أفراد عينة الدراسة حول الفرضيات

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	لا بشدة أوافق	لا أوافق	محايد	أوافق	بشدة أوافق	العلاقة
0.68	2.9	2	4	14	23	7	ك هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المعايير المحاسبية للتأجير التمويلي وقياس معدل دوران الموارد
		4	8	28	46	14	%
0.78	2.69	2	4	14	23	7	ك هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين ضوابط وإجراءات التأجير التمويلي وقياس معدل دوران الموارد
		4	8	28	46	14	%
0.95	2.47	4	2	12	28	4	ك هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التكلفة والعائد لمشقة التأجير التمويلي ومعدل دوران الموارد
		8.0	4.0	24.0	56.0	8	%

لتحليل الإجابة حول فرضيات الدراسة وهو التوصل إلى معالجات ظاهرة البحث الموصوفة في الفرضيات، تم تحليل إجابات أفراد عينة الدراسة من خلال ترتيب عبارات معينة وكذلك دراسة المتوسط الحسابي لها والانحراف المعياري كما هو موضح في الجدول أعلاه واتضح الآتي:

إن هناك علاقة بين استخدام المشتقات المالية تؤثر على تقليل المخاطر التشغيلية، وأنه لا يشترط أن تكون المعلومات المحاسبية ملائمة لاستخدامها في تقليل المخاطر التشغيلية، ويجب أن تكون المشتقات المالية على درجة من الملائمة لاستخدامها، وكذلك تحتاج الشركة إلى معلومات محاسبية ملائمة لتنظيم الدورة المستندية وتقييم قرارات الاستثمار كما هو موضح في الجدول أعلاه حيث كانت بمتوسط حسابي قدره (2,9) وانحراف معياري (0,68)، الملائمة كعلاقة بين استخدام المشتقات المالية وتقليل المخاطر التشغيلية فكان ذو حظ جيد حيث كان المتوسط الحسابي قدره (2,47) والانحراف المعياري (0,95)، ولو دققنا النظر في النتائج

السابقة الذكر لوجدنا أن آراء أفراد العينة في هذا الجانب كانت بنسبة كبيرة جداً حيث كانت بنسبة مئوية (38,1%).

الفرضية الأولى:

هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المعايير المحاسبية للتأجير التمويلي وقياس معدل دوران الموارد.

### جدول رقم (34/3/3)

الوسط الحسابي والانحراف المعياري بالإضافة إلى درجات الحرية والقيمة الاحتمالية لاختبار مربع كآي لإجابات أفراد عينة الدراسة حول الفرضية الأولى

المصدر	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (f)	مستوى الدلالة
الانحدار	6,208	10	0,621	3,069	0,001
العوامل الباقية	49,160	243	0,202		
التباين الكلي	55,369	253			

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الاستبيان، 2014م.

$$0,703 = (R) \text{ معامل الارتباط}$$

$$0,494 = (R \text{ Square}) \text{ معامل التحديد}$$

يبين الجدول رقم (34/3/3) أعلاه أن قيمة (f) المحسوبة (3,069) وهي أكبر من قيمتها وهي أكبر من قيمتها المستخرجة من الجداول الإحصائية والبالغة (1,83) عند مستوى دلالة (0,05) ودرجات حرية (10 و 243)، مما يوجب رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على وجود علاقة بين استخدام المشتقات المالية وتقليل المخاطر التشغيلي. ويؤكد هذه النتيجة مستوى دلالة (f) البالغ (0,001)، حيث أنه أقل من (0,05) المستوى المعتمد لهذه الدراسة.

بناءً على هذا نتأكد صحة الفرضية التي نصها: هنالك علاقة ذات دلالة

إحصائية بين المعايير المحاسبية للتأجير التمويلي وقياس معدل دوران الموارد.

## الفرضية الثانية:

هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين ضوابط وإجراءات التأجير التمويلي وقياس معدل دوران الموارد.

### جدول رقم (35/3/3)

الوسط الحسابي والانحراف المعياري بالإضافة إلى درجات الحرية والقيمة الاحتمالية لاختبار مربع كآي لإجابات أفراد عينة الدراسة حول الفرضية الثانية

المصدر	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (f)	مستوى الدلالة
الانحدار	13,573	7	1,939	11,413	0,00
العوامل الباقية	41,796	246	0,170		
التباين الكلي	55,369	253			

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الاستبيان، 2014م.

يبين الجدول رقم (41/3/3) أعلاه أن قيمة (f) المحسوبة (11.413) وهي أكبر من قيمتها المستخرجة من الجداول الإحصائية والبالغة (2,01) عند مستوى دلالة (0,05) ودرجات حرية (7 و 246)، مما يوجب رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أن هناك تقارب واختلاف في العلاقة بين المؤجر والمستأجر في تنظيم الدورة المستندية والمحاسبية. ويؤكد هذه النتيجة مستوى دلالة (f) البالغ (0,00)، حيث أنه أقل من (0,05) المستوى المعتمد لهذه الدراسة.

بناءً على هذا نتأكد صحة الفرضية التي نصها: هنالك علاقة ذات دلالة

إحصائية بين ضوابط وإجراءات التأجير التمويلي وقياس معدل دوران الموارد.

### الفرضية الثالثة:

هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التكلفة والعائد لمشتقة التأجير التمويلي ومعدل دوران الموارد.

#### جدول رقم (36/3/3)

الوسط الحسابي والانحراف المعياري بالإضافة إلى درجات الحرية والقيمة الاحتمالية لاختبار مربع كآي لإجابات أفراد عينة الدراسة حول الفرضية الثالثة

المصدر	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (f)	مستوى الدلالة
الانحدار	10,265	8	1,283	6,970	0,000
العوامل الباقية	45,104	245	0,184		
التباين الكلي	55,369	253			

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الاستبيان، 2014م.

يبين الجدول رقم (42/3/3) أعلاه أن قيمة (f) المحسوبة (6.970) وهي أكبر من قيمتها المستخرجة من الجداول الإحصائية والبالغة (1,94) عند مستوى دلالة (0,05) ودرجات حرية (8 و 245)، مما يوجب رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أن هناك علاقة بين طرق تقييم الاستثمارات لمشتقة التأجير التمويلي وبين كفاءة المشتقة المالية في إدارة الموارد. ويؤكد هذه النتيجة مستوى دلالة (f) البالغ (0,00)، حيث أنه أقل من (0,05) المستوى المعتمد لهذه الدراسة.

بناءً على هذا نتأكد صحة الفرضية التي نصها: هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التكلفة والعائد لمشتقة التأجير التمويلي ومعدل دوران الموارد.

## الخاتمة:

من خلال هذه الدراسة توصل الباحث إلي العديد من النتائج التي أثبتت صحة الفروض المختبرة واستخلص منها عدد من التوصيات يدرجها الباحث حسب التتابع التالي:

### أولاً: النتائج:

توصل الباحث من خلال هذا البحث إلي ثلاثة نتائج أساسية منبثقة منها نتائج فرعية وهي كالتالي:

(1) إن استخدام المعايير المحاسبية تنظم وتقيس معدل دوران الموارد في التأجير التمويلي بفاعلية حيث وافق المبحوثون بنسبة 100%.

أ/ إن الخطوات والإجراءات العملية للتأجير التمويلي تحتاج إلي معايير محاسبية لتوحيد حركات القيود المحاسبية وبنودها خلال عمل الميزانية.

ب/ تحليل نظري عام وعدة مفاهيم أساسية عن صيغة التأجير التمويلي باعتبارها هي أداة مالية أو أصول ايجارية منتهية بالتملك وتطورت في معظم دول الخليج بمختلف تطبيقاتها.

ج/ إن صيغة التأجير التمويلي صيغة حديثة تعمل في مجال العقارات والسيارات وعدد من المنتجات المختلفة وحيث استخدامه أكثر في المؤسسات المصرفية وتعزى كفاءتها إلي طبيعة السياسة المحاسبية التي تتفرد في إضافة اقتصادية ومردود اجتماعي بين المؤجر والمستأجر مع الالتزام باستخدام المعايير المحاسبية للعرض والإفصاح والشفافية.

د/ نشأة وتطور عقد التأجير التمويلي منذ عهد الملك البابلي (حمورابي) حيث استخدم على شكل تأجير تشغيلي إلي أن أصبح وسيلة وأداة مالية مشتقة للمؤسسات التمويلية ذات الوساطة المالية.



هـ/ أن هنالك فجوة بين عقد مشتقة التأجير التمويلي في النظام التقليدي والنظام الإسلامي مع تقارب الدورة المستندية بينهم واختلاف بعض حركة الرصد والسجل والقيود المحاسبي.

و/ أهم المفاهيم الأساسية للتأجير التمويلي ومفهوم معدل دوران الموارد ومفاهيم طرق القياس واثبتت 30% من الإجراءات والخطوات كمرحلة من مراحل البحث.

(2) توصل البحث إلي هنالك علاقة بين ضوابط وإجراءات التأجير التمويلي ومعدل دوران الموارد في التأجير التمويلي حيث وافق المبحوثون بنسبة 82%.

أ/ إن خطوات وإجراءات محاسبية تحدد الدورة المالية والمستندية لمشتقة التأجير التمويلي وتبدأ من حيث توقيع العقد والالتزام بشروط العقد مما يحقق الدورة المالية والمستندية بين أطراف العقد وتتطابق مع الدورة المستندية حسب شروط العقد.

ب/ أن صيغة التأجير التمويلي من أفضل الصيغ التي تجمع بين أطراف العقد محاسبياً في تحريك موارد الغير تجاه الطرف الأخر وكذلك العكس مما تؤدي إلي تحقيق أعلى معدل دوران للموارد بينهم.

ج/ أن صيغة التأجير التمويلي نظام مالي ومحاسبي ومستندي يجمع بين المؤجر والمستأجر في استيفاء منفعة منتهية بتمليك الأصل من خلال عقدين مستقلين احدهما عقد إيجار والثاني عقد بيع منتهي بالتملك.

د/ تظهر العلاقة بين المؤجر والمستأجر حسب نوع وطبيعة نشاط كل منهم وتتناظر إذا كان المؤجر شركة تشغيلية في كيفية تسجيل القيد المحاسبي خلال دورته المالية حيث أن الدورة المستندية تحدد حسب شروط العقد بالإضافة إلي سندات الملاءة المالية والأخلاقية.

هـ/ أهم نظم المعاملات المالية لصيغة ومشتقة التأجير التمويلي متناولاً أهم الخطوات والإجراءات لمحاسبة المشتقات المالية والتأجير التمويلي وقياس معدل دوران الموارد من خلال استكمال البحث بنسبة 60% من خلال ربط حلقة المفاهيم النظرية بالتحليل النظري لفروض ظاهرة البحث.

(3) توصل البحث إلي هنالك علاقة بين التكلفة والعائد لمشتقة التأجير التمويلي ومعدل دوران الموارد تحدد القرارات في صيغة التأجير التمويلي حيث وافق المبحوثون بنسبة 88%.

أ/ أن أهمية استخدام مشتقة التأجير التمويلي تؤدي إلي زيادة معدل دوران الموارد من حيث تحويل أصل إلي جهة أخرى مما يؤثر في حركة الموارد وتبادل الأصل بين الأطراف.

ب/ أن هنالك مجموعة من الطرق التي تقيس معدل دوران الموارد وهي طريقة فترة الاسترداد وطريقة صافي القيمة الحالية وطريقة معدل العائد الداخلي وتفضل طريقة صافي القيمة الحالية لأنها تعالج القصور الموجود في معدل العائد الداخلي والتي تتمثل في حالة تباين التكاليف الاستثمارية فان طريقة معدل العائد الداخلي تحتاج إلي حسابات طويلة وأيضاً تفترض أن صافي التدفقات النقدية المحققة يعاد استثمارها بنفس معدل العائد الداخلي على الاستثمارات وبالتالي يؤدي إلي اختلاف في ترتيب المشروعات والمفاضلة بينهم، وتفضل طريقة صافي القيمة الحالية على فترة الاسترداد لأنها لا تأخذ في حساباتها التدفقات النقدية بعد مدة الاسترداد وكذلك تفشل في المفاضلة بين البدائل عندما تتساوى مبالغ الاستثمار الأولية وصافي التدفقات السنوية.

ج/ من خلال التحليل المالي لشركة أوركس تم التوصل إلي أن متوسط نسبة التغطية بلغت 4,04 خلال سنوات الدراسة وهذا يدل على مستوى الأمان في ظل استخدام صيغة التأجير التمويلي وأيضاً متوسط نسبة العائد على حقوق الملكية الذي بلغ 18,26% ونسبة الديون للموجودات التي بلغت 0,55.

د/ تناول الدراسة الحالة التطبيقية على شركة أوركس السعودية للتأجير التمويلي من خلال التعرف على نشأتها ونشاطاتها وتقييم الشركة من خلال استخدام التأجير التمويلي وتحليل نشاطها وتحليل الاستبيان لعملاء الشركة، حيث استكمل البحث بنسبة 100% بالإضافة إلى النتائج والتوصيات.

ثانياً: التوصيات:

من خلال الدراسة والنتائج التي توصلت إليها نوصي بالآتي:

- 1/ استخدام الأسس المحاسبية في تحليل مفهوم مشتقة التأجير التمويلي حتى تكتمل صورة هذه الصيغة بين الأطراف المالية للعقد المشتق المنتهى بالتمليك.
- 2/ قيام مؤسسات تمويلية كبرى تتخصص في منتجات متنوعة تساهم في الوحدات الإنتاجية لزيادة سعة التشغيل وحجم النتائج على مستوى المشاريع الصغيرة والمتوسطة والكبرى.
- 3/ أن يتم تحليل كامل للقيود المحاسبية في المحاسبة الإسلامية للتكييف الشرعي والفقهي لمشتقة التأجير التمويلي.
- 4/ نوصى باستخدام مشتقة التأجير التمويلي لتنظيم الموارد وتبادلها بين المؤجر والمستأجر.
- 5/ إتباع الأسس السليمة التي تضع جميع الحركات المحاسبية لصيغة التأجير التمويلي على كافة مراجعها بحيث تعرض داخل منظومة الأصول والخصوم لجميع الأطراف.
- 6/ استخدام المعايير المحاسبية الدولية والإسلامية التي تحكم سير مشتقة التأجير التمويلي لتنظيم عملية التأجير التمويلي محاسبياً وإدارياً.
- 7/ الالتزام بتنفيذ العقود وشروطها في تحديد مراحل الدورة المستندية للعقد المالي.
- 8/ استخدام صيغة التأجير التمويلي لتركيز التعامل بين الأطراف بأسس محاسبية تهدف إلى دوران الموارد بينهم.

9/ نقل تجربة شركة أوركس السعودية للتأجير التمويلي لجميع شركات الوساطة المالية والبنوك فضلاً عن قيام شركات ينعش هذا النهج المماثل لشركة أوركس.

10/ إتباع أسس شركة أوركس السعودية في التأجير التمويلي الذي أنعكس على تطور حجم ميزانيتها ومؤشراتها.

11/ استخدام صيغة التأجير التمويلي لتطبيق زيادة حجم التشغيل وتقليل المخاطر وزيادة معدل الدوران للموارد بين المؤجر والمستأجر.

12/ على شركة أوركس أن تهتم بزيادة معدل دوران الموارد بالنسبة لكل المشتقات المالية وخصوصاً مشتقة التأجير التمويلي بالمقارنة بينهم ومعرفة جدوى كل منهم.

13/ على الشركة الالتزام بالمعايير الإسلامية والتكييف الشرعي لتمليك العين في عقد مشتقة التأجير التمويلي.

14/ استخدام جميع طرق قياس معدل دوران الموارد مع التركيز على طريقة صافي القيمة الحالية.

15/ التركيز على دراسة الخطوات والإجراءات بالصيغة الإسلامية البحتة بدون المقارنة مع النظام التقليدي.

16/ الالتزام باستغلال عقود التأجير التمويلي بين المؤجر والمستأجر وتحديد استغلالية عقد المنفعة من عقد التملك.

ثالثاً: توصيات لدراسات بحثية مستقبلية:

1/ دراسة تأثير ارتفاع تكاليف الاستئجار طويل الأجل على القياس المحاسبي لقيمة شراء الأصول المؤجرة وتملكها بالنسبة للمستأجر.

2/ القياس المحاسبي لحالة البيع وإعادة الاستئجار للأصل المؤجر.

3/ أثر كل من مخاطر التقادم التكنولوجي والإهلاك الطارئ وتأثير التدني غير المتوقع للقيمة السوقية للأصول على القياس المحاسبي بالنسبة للمؤجر.

4/ مدى توفر مقومات تطبيق نظام التأجير التمويلي لدي البنوك السودانية.

5/ أثر استخدام نظام التأجير التمويلي على تكلفة رأس المال في المؤسسات الاقتصادية السودانية.

6/ المخاطر المتعلقة باتخاذ القرار والمفاضلة بين قرارات الاستئجار أم الشراء للأصول الرأسمالية.

## المراجع والمصادر:

### أولاً: الكتب والمراجع العربية:

- 1/ أحمد سعد عبد اللطيف، التأجير التمويلي، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2000م.
- 2/ الإمام جلال الدين السيوطي، المزهرة في علوم اللغة والأدب، دار الكتب العلمية بيروت، 1998م.
- 3/ أسامة أبو الحسن مجاهد، عقد التأجير التمويلي، دون دار نشر، طبعه 1999م.
- 4/ إسماعيل إبراهيم جمعة، المحاسبة المتوسطة، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1996م.
- 5/ أويس عطوة الزنط، أسس تقييم المشروعات ودراسات جدوى الاستثمار، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1992م.
- 6/ بسام أحمد مسلم حمدان، التزام المؤجر بضمان التعرض والاستحقاق في عقد التأجير التمويلي - دراسة مقارنة، دار فنديل للنشر والتوزيع، الأردن، 2010م.
- 7/ بسام هلال مسلم لقلاب، التأجير التمويلي، دار الرؤية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009م.
- 8/ حسام الدين فتحي ناصف، التأجير التمويلي الدولي المنقول، دار النهضة العربية، 2005م.
- 9/ حسام الدين الصغير، الإيجار التمويلي، القاهرة، دار النهضة العربية، 1991م.
- 10/ حامد العربي الحضيري، تقييم الاستثمارات، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2000م.
- 11/ زياد رمضان، مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي، دار وائل للنشر، بيروت، 2007م.

- 12/ سمير محمد عبد العزيز، التأجير التمويلي ومداخله المالية، المحاسبية، الاقتصادية التشريعية والتطبيقية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2000م.
- 13/ سعد زكي نصار، التقييم المالي والاقتصادي والاجتماعي للمشروعات، القاهرة، المكتبة العامة، 1995م.
- 14/ عبد الرحمن قرمان، عقد التأجير التمويلي طبقاً للقانون (95)، دراسة مقارنة، دار النهضة القاهرة، 1995م.
- 17/ عصام أنور سليم، عقد الإجارة الجزء الأول، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2000م.
- 18/ عبد المطلب عبد الحميد، دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2002م.
- 19/ فؤاد محمد الليثي، نظرية المحاسبة، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003م.
- 20/ منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل، منشأة المعارف الإسكندرية، 1998م.
- 21/ محمد عايد الشوابكة، عقد التأجير التمويلي - دراسة مقارنة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن - عمان، 2011م.
- 22/ محمد سمير الصبان وآخرون، المحاسبة المالية المتوسطة: القياس والإفصاح وفقاً لمعايير المحاسبة المالية، الدار الجامعية للكتب الإسكندرية، 2003م.
- 23/ محمد صالح الحناوي، الإدارة المالية والتمويل، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000م.
- 24/ مصطفى محمد شيحة، النقود المصرفية والائتمان، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر، 1999م.

25/ نجوى إبراهيم البدالي، عقد الإيجار التمويلي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2005م.

26/ هاني محمد دويدا، الارض كموضوع للتأجير التمويلي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1991م.

27/ وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، المشاكل المحاسبية المعاصرة، الدار الجامعية للكتب، بيروت، 1983م.

32/ يحيى عبد الغنى أبو الفتوح، دراسات جدوى المشروعات، الإسكندرية، الدار الجامعية للنشر، 2003م.

#### ثانياً: المراجع الإنجليزية:

1/ Coughlon. J.w, (1980), "Regulation Rents and Residuals The FASB statement in Leasing, The Journal of Accountancy".

2/ Jan, R. Williams, GAAP, (2000) ,Harcourt, Sandiego, Kanada.

3/ FASB, SFA 13, (1976), "Accounting for Leasing", Para , 6, on side <http://www.fasb.org>.

4/ International Accounting Standard, Committee, "Accounting Standaeds Committee", IAS, 17, Para 12. on side [htt/ www. Ifas.org](http://www.ifas.org).

5/ Belkaoui, Ahmed Riahi,(1998) "Long- Term Accounting Evaluation, Consequences" Qyuoruom Books Westport, Connecticut, London, Inc.

6/ Scott ,Besely,& Eugen F. Brigham, (2000)," Essential Of Management Finance " 12<sup>th</sup> ed ,New York, Harcourt College Publishers.

#### ثالثاً: البحوث والدراسات العليا وأوراق العمل:

1/ أحمد توفيق بارود، معوقات تطبيق نظام التأجير التمويلي كأداة لتمويل المشروعات الاقتصادية، دراسة تطبيقية على المؤسسات المالية غير المصرفية في فلسطين، رسالة ماجستير، غير منشورة، الجامعة الإسلامية غزة، 2011م.



1/ السعيد محمد لبدة، عدم كمال سوق رأس المال المصري والحوافز علي التأجير التمويلي، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد الثاني، جامعة عين شمس.

2/ بان يسين مكى، الآثار الاقتصادية لعقد التأجير التمويلي، رسالة ماجستير، غير منشورة، مجلة الخليج العربي، المجلد (40)، العدد الأول، 2012م.

3/ بريش السعيد وآخرون، البدائل الاستثمارية بين النظرية والتطبيق، ورقة علمية منشورة على الموقع الإلكتروني: [www.iefpedia.com](http://www.iefpedia.com).

4/ بشار جمال نمر، عقد التأجير التمويلي - طبيعته وآثاره، رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت، فلسطين، 2001م.

5/ جاسم المضاف، المحاسبة عن عقود الإيجار طويلة الأجل، دراسة انتقادية للفقه المحاسبي المعاصر والمعايير المحاسبية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، العدد الثاني، 1990م.

6/ حسين حسين شحاته، التأجير التمويلي في ضوء الشريعة الإسلامية، ورقة علمية منشورة على الموقع الإلكتروني: [www.darelmashora.com](http://www.darelmashora.com).

7/ خليفة محمد عبد العزيز، المعالجة المحاسبية والضريبية لعقود التأجير التمويلية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، 2001م.

8/ خوني رابح، حساني رقية، واقع وآفاق التمويل التأجيري في الجزائر وأهميته كبديل تمويلي لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة بسكرة، الجزائر، 2006م.

9/ وائل عبد الرزاق قرطام، اتخاذ قرار شراء أو استئجار الأصول الرأسمالية وأثره على درجة المخاطرة المالية، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة القاهرة، مصر، 1991م.

10/ وليد زكريا صيام ومحمد نواف قطيشات، تأثير قرارات التأجير علي الأداء المالي للشركات المستأجرة في الأردن، رسالة ماجستير، غير منشورة، مجلة العلوم الإدارية، المجلد (34)، العدد الأول، 2007م.

- 11/ هشام طلعت، عماد عبد الحسين، تطوير الحركة الرياضية باستخدام أسلوب التأجير التمويلي دراسة تطبيقية لعينة مختارة من الأندية الرياضية العراقية، رسالة ماجستير، غير منشورة، الجامعة المستنصرية، العراق، 2010م.
- 12/ رياض فخري، الآليات القانونية المميزة لعقد الإيجار التمويلي، رسالة دكتوراه، دراسة تحليلية، غير منشورة، كلية الحقوق عين شمس.
- 13/ سمير بشير الرمحي، محاسبة العقود الإيجارية ومدى تطبيقها في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، رسالة ماجستير، غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، 1995م.
- 14/ صفاء عمر بلعاوي، النواحي القانونية في عقد التأجير التمويلي ونظامه الضريبي، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة النجاح فلسطين، 2005م.
- 15/ فتح محمد عمر المحضار، محاسبة عقود الإيجار - دراسة تطبيقية في شركة الخطوط الجوية اليمنية، رسالة دكتوراه، غير منشورة جامعة دمشق 2005م.
- 16/ فواز صالوم حموي، مشكلة الإيجار التمويلي وأثره في عملية اتخاذ القرار التمويلي الأمثل في تنفيذ الاستثمارات، دراسة نظرية ميدانية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، 2005م.
- 17/ محمد جلال السيد، ترشيد معالجات التأجير التمويل باستخدام المعلومات المحاسبية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد الثالث، جامعة عين شمس، 1998م.
- 18/ محمود صبح، قضايا التأجير التمويلي بين المنظرين الأكاديميين والممارسين العمليين، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد 3، جامعة عين شمس، 1999م.
- 19/ نضال العرييد، التوجه المحاسبي للتأجير التمويلي في البنوك التجارية السورية، مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة دمشق، 2000م.
- 20/ ورقة علمية منشورة بعنوان دراسات الجدوى التجارية على الموقع الإلكتروني: [www.faculty-com-khmer.com/books](http://www.faculty-com-khmer.com/books).

21/ علي أبو الفتح أحمد شتا، المحاسبة عن عقود الإجارة المنتهية بالتملك في المصارف الإسلامية من منظور إسلامي، ورقة علمية منشورة، بالموقع الإلكتروني [www.google.com](http://www.google.com).

22/ عاشور مرزوق، محمد غربي، الائتمان الإيجاري كأداة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، رسالة دكتوراه، غير منشورة، جامعة الشلف، الجزائر، 2006م.

23/ عزمي وصفي عوض، أثر أداة التأجير التمويلي للبنوك الفلسطينية علي المؤشرات المالية دراسة تطبيقية علي الفترة (2008م - 2011م)، رسالة دكتوراه، غير منشورة، جامعة فلسطين التقنية، 2013م.

24/ د. صلاح علي أحمد محمد، أسس القياس المحاسبي لعقود الإيجار ورفق المعايير الإسلامية والدولية والأمريكية، ورقة علمية منشورة علي الشبكة العنكبوتية [www.google.com](http://www.google.com)، جامعة أم درمان الإسلامية، 2011م.

25/ بسام أحمد عثمان، النقل في التأجير التمويلي ودوره في تفعيل مشروعات السكك الحديدية، رسالة دكتوراه، منشورة بمجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد الثاني، العدد الثالث، 2011م.

#### رابعاً: البحوث والدراسات باللغة الإنجليزية:

1/ Holmes, B.J. 1991. Lease-Buy Decision Analysis, International Journal of Purchasing and Materials Management. International Accounting Standard Committee, (IAS17). 1982. Accounting for Leases.

2/ Cook.T.A, and Curuk, (1996) Accounting in Turkey with Reference to the Particular Problem of leas transactions “European accounting review”.

3/ Baker, Glenn, "Geared Up. New Zealand Management: VOL.50.2003.

4/ Al-shaib, Mohammed & Bawnih Shamsi (2008), “Determinants of Financial Leasing Development In Jordan” MU'th University, Jordan.

#### خامساً: المواقع الإلكترونية:

- 1/ <http://www.fasb.org>. مجلس معايير المحاسبة الأمريكية
- 2/ <http://www.ifas.org>. معايير المحاسبة الدولية
- 3/ [www.saudiorix.com.sa](http://www.saudiorix.com.sa) شركة أوركس السعودية للتأجير التمويلي
- 4/ [www.google.com](http://www.google.com) محرك بحث قوقل
- 5/ [www.Acc4arab.com](http://www.Acc4arab.com). منتدى المحاسبين العرب
- 6/ [www.darelmashora.com](http://www.darelmashora.com). دار المشورة الاقتصادية
- 7/ [www.alphabeta.argaam.com](http://www.alphabeta.argaam.com). أرقام الفا بيتا
- 8/ [www.Startimes.com](http://www.Startimes.com). منتدى ستارز تايمز للاقتصاد والأعمال
- 8/ [www.http://estebians.com/](http://www.estebians.com/). موقع استيبان الإلكتروني

#### سادساً: المقابلات الشخصية:

- 1/ فيصل شيخ، مدير أول الائتمان والتسويق، شركة أوركس السعودية للتأجير التمويلي، 15 مارس 2014م.
- 2/ مرسي عبد الله عثمان، رئيس الحسابات، شركة أوركس السعودية للتأجير التمويلي، 20 مارس 2014م. دفعات العقد
- 3/ محمد مصطفى موسى، محلل اقتصادي، شركة أوركس السعودية للتأجير التمويلي، 20 مارس 2014م.
- 4/ عبد الرحيم حسين محمد، منسق إداري، شركة أوركس السعودية للتأجير التمويلي، 20 مارس 2014م.